ركزت هذه الدراسة على تقييم مناخ الاستثمار ودوره في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري، القطري والتونسي وقد تبين لنا أن هذه الدول عملت جاهدة من أجل تحسين مناخها الاستثماري وأدي ذلك لجذب الدول العربية والأجنبية من أجل الاستثمار، حيث أن تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائر، القطري و التونسي أصبحت إحدى الضروريات التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسات الاقتصادية لدول المدروسة، ومن ثمة جاء موضوع هذا البحث لدراسة دور مناخ الاستثمار في عم وترقية تنافسية الاقتصاديات العربية دراسة تقييمية (الجزائر، قطر وتونس).

قسمنا منهجية العمل في هذه الدراسة إلى فصلين، فأهتم الفصل الأول بدراسة النظرية لمناخ الاستثمار والتنافسية، كما سمح لنا التطرق إلى تعريف المناخ الاستثماري وأهم محدداته، كما تناولنا تعاريف عن المنافسة سوى على مستوى المؤسسة، على مستوى الدولة أو على مستوى القطاع، كما تناولنا أهم مؤشراتها؛

أما الفصل الثاني فخصصناه للجانب التطبيقي لمناخ الاستثمار في الجزائر، قطر وتونس وعلاقته بتنافسية الاقتصادية والذي تبين لنا من حيث تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر من الدول المدروسة أن قطر تحتل المرتبة الأولي تلها الجزائر وتونس على التوالي ومن حيث تحسين المناخ الاستثماري والقدرة التنافسية.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

انطلقنا من مجموعة من الفرضيات في بداية بحثنا، وقد أدت معالجة الموضوع إلى تبيان صحتها أو نفيها نوردها على النحو التالي:

***اختبار صحة الفرضية الأولى:** وهي مؤكدة إذ أن مناخ الاستثمار هو مفهوم مركب ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية و الأوضاع السياسية ،والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية، ويتأثر مناخ الاستثمار بمحددات والتي تتمثل في المحددات السياسية فالمستثمر يأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر بما فيهم المخاطر السياسية وله كذلك محددات اقتصادية وقانونية.

* **اختبار صحة الفرضية الثانية:** وهي مؤكدة للتنافسية العديد من التعاريف فهي تعبر عن القدرة في تقديم السلع و الخدمات بدرجة أحسن و أفضل من المنافسين سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة أو القطاع.حيث تتمثل أهميتها في الاستفادة من المميزات التي يقدمها النظام العالمي الجديد.

* **اختبار صحة الفرضية الثالثة:** وهي مؤكدة استطاعت كل من الجزائر ،قطر وتونس المساهمة بنسب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر منهم لدول العربية بنسب متفاوتا خلال الفترة المدروسة ولكن خلال الفترة 2001-2006 كانت الجزائر في المرتبة الأولي من بين الدول الثالث وذلك راجع إلى تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار و تلها بعد ذلك قطر و تونس على التوالي.

* **اختبار صحة الفرضية الرابعة:** مؤكدة ونستنتج ذلك من خلال دراستنا لوضعية الدول في مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي و مؤشر التنافسية العالمية حيث تمكنت الدول الثلاث من الدخول في المؤشر بفضل تشجيع الاستثمارات الأجنبية بحيث تحتل قطر المرتبة الأولي من بين الدول الثلاث في مؤشر التنافسية العالمية.

❖**نتائج البحث:** يمكم حصر أهم نتائج النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً هو وسيلة تمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بنسبة للجزائر ، قطر وتونس بشكل عام حتى يتم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توفير مناخ استثماري ملائم.

- لتحقيق قدرة تنافسية عالية لابد من تبني إستراتيجية مناسبة تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج فضلا عن تحسين الكفاءة التشغيلية للاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة.

- يعد دور الدول المدروسة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، من الأمور المهمة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري.

أن الجهودات التي بذلت، والتي تبذل لتحسين مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، قطر وتونس، من خلال التطورات التشريعية والمؤسسية، والاتفاقيات الدولية والإقليمية تؤكد على إرادة سلطات الدول المدروسة في تنمية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

❖**توصيات البحث** في نهاية هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها سابقا نقدم إليكم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية و ذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كما يلي:

- العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين و المراسم السائدة بشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري وتوفير مناخ استثماري شفاف خالي من البيروقراطية والرشوة وإعطاء حرية للمستثمرة في إمكانية التملك والتنقل.

- الاستفادة من تجارب الدول التي استفادة من تدفقات العالية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

- من أجل تحسين المناخ الاستثماري يتعين على السلطات العمومية العمل على الحد من ظاهرة الاقتصادية غير الرسمي (الاقتصاد الخفي)، وفي هذا الإطار يتوجب عليها إتخاذ عدة إجراءات مباشرة وغير مباشرة.

أفاق البحث: يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث و دراسات أخرى حولا هذا الموضوع، وفي هذا اصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرا بدراسة والاهتمام نذكر منها:

- ✓دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية دول الحوض المتوسط؛
- ✓دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

.....

وفي الأخير ما يمكن قوله انه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائنا قابل للانتقاد والتحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شانه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا.

تمهيد:

في البداية نود التنويه إلى أن هناك حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد أي أن إتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن.

إن القدرة التنافسية لأي بلد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على المقومات المطلوبة والتي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمارات وبموجبها تصنف مختلف الدول العربية وفقاً لمعايير محددة وعلى أساسها يتم ترتيب قدرة كل دولة في المنافسة رقمياً مقارنة بغيره من الدول العربية.

ومن أجل معرفة الإطار النظري لمناخ الاستثمار و التنافسية تم تقسيم هذه الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري؛**
- **المبحث الثاني:عموميات حول التنافسية؛**
- **المبحث الثالث: دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاديات العربية.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية.

المطلب الأول: مناخ الاستثماري ومفاهيمه الأساسية وأهميته

تزايد الاهتمام بمناخ الاستثمار مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لكونه من أهم عوامل النمو الاقتصادي، غير أن هناك اختلافات في تحديد مفاهيمه لهذا كان من الضروري التعرض إليها.

1- مفاهيم عامة حول مناخ الاستثمار:

لمناخ الاستثمار العديد من التعاريف سيتم التطرق إلى البعض منها:

* **التعريف الأول**: نعني بالمناخ الاستثماري «بمجموعة الظروف والسياسات الاقتصادية والسياسية التي تتوفر في الدولة ما و تؤثر في ثقة المستثمر وتؤدي به إلى توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر وإلى تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات»[1].

* **التعريف الثاني**:يعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه «مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تتيح للشركة الاستثمارية العمل بطريقة مربحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكثر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثاراً بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر».[2]

* **التعريف الثالث**: يشير مناخ الاستثمار إلى «مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل توسيع نطاق أعمالها. ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية،

[1] سعد طه علام، **دراسات في الاقتصاد والتنمية** ، دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية ،مصر،2003، ص:60.

[2] عمر يحياوي، ،**دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثماري الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة** 2001/2002،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012) ، ص ص:03، 04.

والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات الرابع بالسياسات ،فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب» تحت عنوانين كبيرين ، أحدهما متعلق بمدى إمكانية إتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة الخاطر.[1]

* **التعريف الرابع**:ويعرف مناخ الاستثمار على أن «هو محصلة تلك المجموعة من المتغيرات والعوامل التي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات واتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من اتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية»، ويظهر الواقع العلمي صعوبة في محاولة الفصل بدقة بين عناصر متغيرات كل مجموعة على حدي نظرا لأن المناخ الاستثماري يعبر عن بيئة، والبيئة هي نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر مجتمعة ،كما أنها تتفاعل مع غيرها من البيئات المتباعدة والمتجاورة أيضا،[2]

***التعريف الخامس**: تكاد تستقر الدراسات التي تهتم بالاستثمار إلى إن «تعبير مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ،وتأثير تلك الأوضاع والظروف المحيطة سلبا أو إيجابيا على فرص نجاح المشرعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تتمثل في الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ،كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية فالوضع العام والسياسي للدولة ومدى ما يتسم به من استقرار وتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثبات ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وما يتصف به القطر من خصائص جغرافية وديمغرافية كل ذلك اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار».[3]

من خلال المفاهيم السابقة ،نستطيع أن نقول أن مناخ الاستثمار هو مفهوم مركب ومتطور، يشير على جوانب متعددة ،بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية ،والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية

[1] ناجي بن حسين،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** "(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الأخوة منتوري- قسنطينة، السنة الجامعية 2007/2006)، ص: 55.

[2] سامي عفيفي حاتم ،**التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر ،1986، ص:285..

[3] معاوية عثمان الحداد، **القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية مصر، 2015، ص:81.

،والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات ،فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية.

2- أهمية مناخ الاستثمار

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها ،وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية ،والتكتلات الاقتصادية الدولية ،وظاهرة العولمة و ما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة، وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناح الاستثمار الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية:[1]

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.

- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- إيجاد قطاع يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

- التوزيع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل إصقال القوى البشرية لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي (حيث يدر عائدا مضمونا من الاستثمار في رأس المال) لانخفاض معدل المخاطرة فيه.

- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للمتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.

- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة عند تغير الحكومات، والعمل على تحقيق الاستقرار حيث يؤدي ذلك إلى منع التقلب في التوقعات التي على أساسها يتم تحديد ربحية المشروعات وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الاستثماري،

[1] منصوري الزين، **"تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"** ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،ص،ص:33، 34.

بالإضافة إلى توفير الدولة للبنية الأساسية التحتية اللازمة للاستثمارات مثل الطرق و الموانئ، أما فما يخص الدول الصناعية المتقدمة تتميز بتقديم برامج لحماية استثماراتها الوطنية خارج حدودها القومية، ويمكن تعريف هذا البرامج بأنها «برامج قومية تقع خارج حدودها لتحقيق عديد من المصالح في مقدمتها تشجيع مستثمريها لفتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها المحلية».

إلا أن هذا الأهداف لا تدخل حيز التنفيذ في الدول النامية إلا بإتباع برامج وطنية لحماية الاستثمارات لأجنبية داخل أراضيها على أن تحقق صفتين أساسيتين و هما ما يلي[1]:

* تقديم ضمانات مالية والقانونية لحماية الاستثمارات لأجنبية المتدفقة داخل أراضها (الدول النامية) وذلك شرط أساسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

* تهيئة المناخ الاستثماري مما يسمح بتوفير العناصر الأزمة لتحقيق الاستقرار والأمان وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية .

المطلب الثاني: مؤشرات مناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في الدولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي ،ورغم أن هذه المؤشرات غير دقيقة ولا تخلو من الأخطاء إلا أنها ذات فائدة في اتخاذ القرارات وتتمثل أهم المؤشرات فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات الدولية

يحتوي هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية تتمثل فما يلي:

1- مؤشرات تقويم المخاطر القطرية: تهدف الوكالات والهيئات المهتمة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية إلى السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات للاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

1-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 و يهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلق بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع

[1] منصوري الزين، نفس المرجع السابق، ص:34.

القطر و قدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها ،يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادي 25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25% ،والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية والاقتصادية والتمويلية

كما أن دليل المؤشر يكون على النحو التالي:

- من صفر إلى 49,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً؛
- من50,0 إلى 59,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69,5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة. ؛
- من70,0 إلى 79,5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة. ؛
- من80,0 إلى 100,0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً[1].

1-2- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر عن مجلة **اليورومني*** مرتين سنويا في (مارس وسبتمبر)، لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة القطر على الإيقاف بالتزاماته المالية ،ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية ،الأداء الاقتصادي ،مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل ،توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل، ويشير دليل المؤشر إلى انه كلما أرتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.

1-3- مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطرية: يصدر عن المجلة الانستيتيوشنال انفستور مرتين سنويا (مارس و سبتمبر) منذ عام 1998، ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتقسم الدولة إلى ثلاث درجات: مجموعة المخاطرة المعتدلة، مجموعة المخاطرة المرتفعة، مجموعة المخاطرة المرتفعة جداً[2].

1-4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدولة على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي

[1] عمر يحياوي ،مرجع سابق، ص: 15.

*تأسست مؤسسة اليورومني في عام 1969، ووُضعت على قائمة أسواق المال في لندن ولكسمبورج. و ترتكز جهود المؤسسة على التمويل الدولي. تقوم المؤسسة بنشر ما يزيد على 100 مجلة ودورية كما تقوم بعمل دراسات وكتب وخرائط.

[2] نفس المرجع، ص: 16.

وبالأوضاع السياسية و الاقتصادية ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنف دليل المؤشر إلى[1]:

***درجة الاستثمار A**: وتنقسم إلى أربعة مستويات:

-A1:البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا،

-A2:أحمال عدم السداد يبقي ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

-A3:بروز بعض الدول الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفضة أصلا لأن يصبح لأكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

-A4:سجل المدفوعات المتقطع قد يصب أسوا حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

***درجة المضاربة**: وتنقسم إلى ثلاثة مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا،

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا،

D:ستؤدي درجة المخاطرة العالمية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكبر سوءا.

2- مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر من معهد **هيرتاج*** بالتعاون مع صحيفة "**وال ستريت جوز نال***" منذ العام 1995 ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويستند

[1] عمر يحياوي، مرجع سابق ص، ص:16، 17.

المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء)، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية[1].

ودليل المؤشر لهذا المؤشر كتالي:

-(1-1,95) يدل على حرية اقتصادية كاملة؛

-(2-2,95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

-(3-3,95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛

-(4-5,00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادية للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل ألقسري للحكومة[2].

3- مؤشر التنمية البشرية: يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنويا منذ عام 1990 ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

-طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25و 80 سنة؛

-المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسبة الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين 0 % و100%؛

-مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين 100 دولار و40000 دولار.

---

[1] عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول** العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،العدد10، 2012، ص:43.

*معهد أمريكي يصدر مؤشر سنوي للحرية الاقتصادية.

"*"هي جريدة دولية يومية باللغة الانكليزية تنشرها شركة نشر الأموال الاقتصادية داو جونز في مدينة نيويورك مع طبعات آسيوية و أوروبية.

[2] عمر يحياوي ، مرجع سابق، ص:18.

دليل المؤشر يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر بالطريقة التالية[1]:

-مؤشر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر؛

-مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79%؛

-مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50%.

4- مؤشر التنافسية العالمية: يصدر المؤشر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمية الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام احدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم إلى مؤشر "جاري" ومؤشر "النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (05) ويدخل في المؤشر حاليا 75 دولة منها دولتان عربيتان، ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية

مؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 08 عوامل هي (درجة الانفتاح ،دور الحكومة ،وضع القطاع المالي، البنية الأساسية ،البيئة المعلوماتية ،نظم الإدارة ،وضع العمالة ،وضع المؤسسات).[2]

5-مؤشر آداء الأعمال: يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6-مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المستوحاة ومصادر معلومات، معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدول ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10، الذي يعني درجة شفافية عالية.[3]

7-مؤشر الاستدامة البيئة: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي و مركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001 ،ويتكون هذا المؤشر من 20 متغيرا أساسيا تشمل 68

---

[1] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص:12.

[2] Falah.K.Ali Alrubaie ،**The impact of economic policies on the investment climate in arab countries**، Economics faculty of economics Omar Almukhtar university Libya، 2004. P4

[3] صالح مفتاح، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف العددان43-44، 2008، ص:123.

عنصرا تقسم على المحاور التالية: قوانين و أنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية، الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي، مستوى الصحة و التعليم و الأوضاع الاجتماعية، القدرة الاجتماعية و التكنولوجية و المؤسسية، مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة و الحفاظ عليها.

8-مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر: تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي و خلق وظائف في سوق العمل، وفي تقرير سنة 2001 تم تطور هذا المؤشر ليصبح مكون من مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الورد، والثاني مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الورد.

9-المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

9-1- مؤشر البيئة الاقتصادية: (يتكون من21 عنصرا تغطي المؤشرات الرئيسية ،مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ،مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

9-2-مؤشر البنية التحتية للمعلومات: (يتكون من21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم ،مؤشرات البنية التحتية للمعلومات ،مؤشرات انتشار المعلومات).

9-3- مؤشر البيئة الاجتماعية: (يتكون من 21 عنصرا مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي،مؤشرات الصحة العالمية، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

الفرع الثاني: المؤشرات الإقليمية

يتم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها[1]:

[1] عمر يحياوي، مرجع سابق،ص، ص:21، 22.

1-المؤشر المركب لمناخ الاستثمار: تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بداء من 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار ،هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزانية المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم ،وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسيه مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

2-تقرير التنافسية العربية: يصدر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت منذ سنة 2003 ،واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية إلى قسمين العوامل الظرفية والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية، والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الكامنة وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات وقد صدر لغاية سنة 2012 أربعة أعداد من تقرير التنافسية العربية.

المطلب الثالث: محددات مناخ الاستثمار

المناخ الاستثماري هو البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات. وهو مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات وحركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا[1].

وتأسيسا على ما تقدم هناك بعض تقسيمات محددات مناخ الاستثمار:

1- المحددات السياسية: تعد العوامل السياسية واحد من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فقد وضح Basi (1963) «أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية»[2]، فالمستثمرون يأخذون بالحسبان جميع المخاطر الاقتصادية و غير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، وطبيعة التغيرات السياسية المحتملة وغيرها من الأوضاع و الظروف السياسية و الاجتماعية في البلد المعني.

[1] عبد السلام أبوقحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر،1998، ص:97 .

[2] عبد السلام أبوقحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر، 2001، ص:75.

2- المحددات الاقتصادية: يتمثل الإطار الاقتصادي بالبني الاقتصادية و الأوضاع السائدة في البلد المضيف وآفاق تطوره. وان توفر البني التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة و الخدمات الصحية و التعليمية وشبكات الماء والكهرباء، لابد أن تلعب دورا مهما ومؤثرا ليس فقط في تحديد إحجام الاستثمارية المستقطبة بل وفي توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما يتأثر المناخ الاستثماري بالاختلالات (الماكر واقتصادية) في البلد المعني، خاصة فيما يتعلق ب(معدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف)، مدى تطور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانيات نموها المتوقعة، مدى توفر المواد الأولية والعمالة المحلية الماهرة وغير الماهرة.

3-المحددات القانونية: لابد من وجود إطار قانوني يرسم أسس تشريعية قانونية منظمة للنشاط الاقتصادي كافة والحرية الاستثمارية خاصة، بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين والقطاعات الاقتصادية، كما لابد إن تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات والتطبيقات العلمية لتلك القوانين على ارض الواقع كما لابد إن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة بهدف جذب الاستثمارات ويأخذ الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للأفراد والمؤسسات الوطنية فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤية من خلال تحديد أهداف وأولويات الدولة بالنسبة للمشروع التي يراد أن تخدم خطط التنمية وان تتسم قراراتها على مختلف المستويات بدقة الصياغة والوضوح لتسهيل تنفيذها[1].

[1] داود سلوم عبد الحسين الخز رجي ،**الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة العراق،2007)، ص:94-96.

المبحث الثاني:عموميات حول التنافسية

في ظل التغيرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية و ظهور مفاهيم جديدة في السنوات الأخيرة ظهر مصطلح التنافسية ليلقي بضلاله على جميع النشاطات الاقتصادية حيث أصبحت هذه الأخير ضرورة حتمية لابد منها لتجاوز التحديات و أصبح التنافس آلية أساسية لاقتناص الفرص و اكتساب ميزة تنافسية و كذا موقع تنافسي مناسب من أجل البقاء والاستمرار.

ومن خلال هذا المبحث فقد سلط الضوء على مختلف تعاريف التنافسية في كل المستويات،مرورا بأنواعها و مؤشراتها،وصولا إلى سياسات تعزيز القدرة التنافسية.

المطلب الأول: ماهية للتنافسية.

يضم هذا المطلب مفهوم التنافسية من خلال التعاريف المقدمة بالإضافة إلى أهمية التنافسية حيث تم تقسيمه إلى فرعين كآلاتي:

الفرع الأول: تعاريف عامة حول التنافسية

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى،منها النمو والتنمية و ازدهار الدول،إلا أنها تبقى مرتبطة برغبة المنشات في اكتساح الأسواق الدولية من أجل التمركز و الانتشار،فهي تختلف كذلك على حسب المجال المتواجدة فيه وعليه سيتم عرض مختلف التعاريف للتنافسية.

2-على مستوى الدولة:عرف (Andra Tysom Laura) التنافسية الدولية على أنها«القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية،بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة متنام ومستدام»[1]

3-على مستوى القطاع:تعرف التنافسية على مستوى القطاع على أنها«قدرة مؤسسات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية،دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية،وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة »[2].

[1] عبد الرؤوف حجاج، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها و دور الإبداع التكنولوجي في تنميتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2006-2007، ص:06..

[2] وسيلة بوازيد ، **مقاربة الموارد الداخلية و الكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص:08.

1-على مستوى المؤسسة: تعني «القدرة على تزويد المستهلك أو العميل بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق المحلية والدولية،وتقاس من خلال معدلات نمو المؤسسة وقدرتها على تحقيق حصة أكبر في السوق»[1].

ومن خلال ما سبق من التعاريف يمكن استخلاص تعريف شامل للتنافسية:

بأنها«استعمال الموارد المتاحة للمؤسسة أو القطاع أو الدولة أحسن استغلال بالنظر لما يجب أن يكون،وبالنظر إلى قوة المنافسين وطريقة استعمالهم لتلك الموارد والتي تتجلى في تحسين الإنتاجية بشكل يسمح بالحصول على نصيب من السوق يضمن نموا مستمرا خلال المدى الطويل»[2].

الفرع الثاني:أهمية التنافسية

نظرا لما يوفره النظام العالمي الجديد من تحديا خطيرا خاصة على الدول النامية في مختلف التطورات الحاصلة و مواكبة التكنولوجيا الحديثة تكمن أهمية التنافسية في :

1-تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته؛

2-تعمل الشركات المتنافسة على رفع مستوى معيشة أفرادها وتعزيز النمو[3]؛

3-تشجيع الإبداع و الابتكار و مما يسمح بتحسين الإنتاجية و الارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج و رفعه و مستوى الأداء؛

4-تساعد في القضاء على أبرز العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية و هي ضيق السوق المحلية و بالتالي زيادة الطلب بزيادة عدد المنافسين؛

5-مساعدة المؤسسات في السعي نحو تحقيق أحسن تموقع و التطوير بدلا من الاكتفاء بالبقاء[4].

---

[1] شاكر تركي إسماعيل،**التسويق المصرفي الالكتروني والميزة التنافسية للمصارف الأردنية**، مجلة علوم إنسانية، فيلادلفيا، الأردن، السنة السابعة العدد45 شتاء 2010 ص:03.

[2] أحمد مصنوعة، **مداخلة بعنوان تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني**، الملتقي الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العلمي وأفاق التطوير تجارب دول، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 03-04 ديسمبر 2012.

[3] نسرين بركات، عادل العلي، **مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ للأسواق الدولية**، سلسلة أورق عمل المعهد العربي للتخطيط، 2000، ص:03.

[4] إكرام بلبصير، **مساهمة نظام المعلومات في تفعيل تنافسية المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص:30.

المطلب الثاني:أنواع و محددات التنافسية

بعد التعرف على مفهوم التنافسية وأهميتها في المطلب السابق،سيتم التطرق إلى أنواع التنافسية التي عددتها الكثير من المؤلفات،ثم محددات التنافسية التي من خلالها يتم ترتيب الدول في تقرير التنافسية.

الفرع الأول:أنواع التنافسية:

تصنف التنافسية إلى عدة أنواع حسب معايير مختلفة سيتم ذكرها كالآتي:

1-التنافسية حسب الموضوع:يضم هذا الصنف نوعين هما تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة.

1-2-تنافسية المنتج:تعتبر هذه الأخيرة شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كاف باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع و يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير.

1-2-تنافسية المؤسسة:يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس مستوى كم النتائج و تأخذ بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات و الخدمات من جهة الأعباء الإجمالية[1].

2-التنافسية حسب الزمن : وتتمثل في التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية

2-1-التنافسية اللحظية: وتعتمد هذه الأخيرة على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية والتي قد تنتج عن فرصة عابرة في السوق أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية وهي تكون في المدى القصير

2-2-القدرة التنافسية: وهي تلك التي تستند لمجموعة من المعايير تربطها علاقات متداخلة فيما بينها فكل معيار يعتبر ضروري لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية ويبقي المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة وتكون على المدى الطويل وتستمر خلال عدة دورات محاسبية[2].

3-التنافسية حسب السعر: وتقسم إلى التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية

[1] عثمان بودحوش، **تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات جامعة 20 أوت سكيكدة، 2007-2008، ص: 10.

[2] مراد محبوب ،**تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي**،مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد12، ص:39.

3-1-التنافسية السعرية: تمثل القدرة في وضع منتوج بسعر أدنى من أسعار المنافسين وتتمثل محدداتها في تكاليف الإنتاج، هامش الربح.....الخ.

3-2-التنافسية غير السعرية: تتمثل في خصائص المنتوج التي تجعله متميزا عن بقية المنتجات المنافسة ومن محدداتها تنظيم العمل والإنتاج، الاستثمارات غير المادية، الإبداع والتطور التكنولوجي[1].

4-التنافسية حسب درجة الكمون: وفقا لهذا النوع تقسم إلى التنافسية الظرفية(الجارية) و التنافسية الكامنة (المستدامة).

4-1-التنافسية الظرفية(الجارية): تركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات و إستراتيجياتها وتحتوي على عناصر مثل: التكلفة، النوعية، الحصة السوقية .....الخ.

4-2-التنافسية الكامنة(المستدامة): تركز هذه الأخيرة على الابتكار ورأس المال البشري والفكري وسميت بالكامنة نظرا لصعوبة تقليدها من طرف المنافسين[2].

الفرع الثاني:محددات التنافسية.

و تتضمن أثني عشر محدد معترف بها دوليا تدخل ضمن تقارير التنافسية العالمية و تتمثل في:

1-محدد المؤسسات:إن الهيكل الأساسي له صلة قوية بالتنافسية،و النمو الاقتصادي .لأنه يشكل الحافز في أي اقتصاد،ويؤثر في كيفية تداخل المشاريع و التركيبة السياسية و باقي المجتمع مع بعضها البعض؛

2-محدد البنية التحتية:إن وجود البنية التحتية يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاتصالات والنقل والطاقة،و تساهم في ارتفاع كفاءة عمليات المشاريع و تقليل تكلفة القيام بها،و من ثم ضمان القيام بنشاطات اقتصادية فعالة في الأماكن و القطاعات الاقتصادية الملائمة،و تكامل الأسواق على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي؛

3-محدد الاستقرار الاقتصادي:يعتبر استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من العوامل الهامة لنشاطات الأعمال و بالتالي تنافسية الاقتصاد ككل،الذي يمنع حدوث بعض المشاكل مثل عجز الموازنة،المديونية العالمية،الذي يلحق الضرر بالأداء الاقتصادي الكلي؛

[1] نوري منير ،**تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف العدد 04، ص ص: 24، 25.

[2] تقارير و دراسات المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، سوريا، تموز 2011، ص:08.

4-محدد الصحة و التعليم الابتدائي:يعتبر التعليم والصحة أحد الركائز الأساسية للتنافسية لما لهما من أثر فعال في دعم النشاط الاقتصادي حيث أنه كلما كان مستوى التعليم أعلى زادت التنافسية من استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة كما هو الحال بالنسبة للصحة فوجود قوى عاملة تتمتع بالصحة يزيد من معدلات الإنتاجية و العمل وبدلك زيادة التنافسية؛

5-محدد التعليم العالي والتدريب:من أجل مواكبة العولمة والتطورات الاقتصادية و التكنولوجية وجب الارتفاع بمستوى التعليم و كدا الارتقاء بنوعية التدريب لزيادة العمليات الإنتاجية ومن ثم زيادة التنافسية؛

6-محدد كفاءة سوق السلع:توفر ظروف ملائمة في سوق السلع يمثل عاملا أساسيا لدعم الإنتاج و الكفاءة الاقتصادية،فالدول ذات أسواق سلع دو كفاءة اقتصادية تكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم؛

7-محدد كفاءة سوق العمل:تعتبر كفاءة سوق العمل خير دليل على تخصيص العمال إلى الوظائف و الاستخدامات المثلى،و هدا و يعتبر مرونة الأجور عامل ضروري لتمكين العمال من الانتقال بسهولة من نشاط أو قطاع آخر،كما أن سوق العمل الذي يتمتع بالكفاءة أن يكفل وجود حوافز تشجيعية للقوى العاملة على كل ما يبدلوه من جهد لزيادة معدلات الإنتاجية[1]؛

8-محدد تطور السوق المالي:إن وجود قطاع مالي متطور قادر على تجميع المدخرات القومية وتوجيهها نحو النشاطات الاقتصادية و المشاريع الأكثر ربحية يمثل أحد العناصر المدعمة للتنافسية على الصعيد العالمي وتعتبر الأزمة المالية العالمية أكبر دليل على ذلك؛

9-محدد الاستعداد التقني:إيجابية التكنولوجيا على الأنشطة الاقتصادية هي معيار قياس مدى قدرة الدولة التقنية و ذلك بتحسين مستوى الإنتاجية لصناعاتها المختلفة،حيث أصبحت التكنولوجيا تلعب دور هام في المنافسة والتطور؛

10-محدد حجم السوق:يؤثر حجم السوق على التنافسية وذلك لأن الأسواق كبيرة الحجم تمكن المنشات من الاستفادة من ظاهرة وفورات الحجم الكبير،هدا ولقد عادت العولمة الاقتصادية بتلك الفائدة على الأسواق صغيرة الحجم وذلك من خلال اقتصاد الأسواق العالمية؛

11-محدد درجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها:يتحدد دلك من خلال العلاقة الطردية التي تربط بين تطور

[1] مصطفى أحمد و حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة مصر، 2011 ص ص: 36 ،41.

وتعقيد شبكات الأعمال و بين الكفاءة في إنتاج السلع و الخدمات و بالتالي تنافسية الاقتصاد ككل واكتساب ميزة تنافسية؛

12-محدد الابتكار والتطوير:يعد الابتكار والتطوير هو العامل الأساسي الذي تنحصر فيه معدلات النمو والارتقاء بمستويات معيشة أفضل في الأجل الطويل،فبوصول المنشات إلى مرحلة النضوج والتشبع تصبح غير قادرة على التنافس إلا إدا استطاعت أن تطور وتبتكر وتنتج منتجات جديدة وهنا يجب توفر بيئة مساندة وصديقة للابتكار والتطوير[1].

المطلب الثالث:إستراتيجيات التنافسية و مؤشراتها

في هذا المطلب سيتم عرض أهم إستراتيجيات التنافسية مرورا بمؤشراتها،حيث هذا الأخير إلى فرعين كما هو مبين

الفرع الأول:إستراتيجيات التنافسية:

تعرف الإستراتيجية التنافسية بأنها خطط طويلة الأجل وشاملة تتعلق بتحقيق التوافق و الانسجام بين البيئة التنافسية و قدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف،و هذا ما يراه بورتر من خلال الإستراتيجية التي أشار إليها و المتمثلة في:

1-إستراتيجية أقل تكلفة:هذه الإستراتيجية مفادها هو الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة في القطاع مع توفر العديد من الحوافز و الدوافع لتحقيق ذلك تسمح هذه الإستراتيجية من تحقيق أرباح مرتفعة على المنافسين[2]؛

2-إستراتجية التمييز:تنشأ هذه الإستراتيجية انطلاقا من تقديم منتجات و خدمات متميزة عن تلك المقدمة من قبل المنافسين و التي تتعلق بالجودة،النوعية،صفات خاصة،تصميم مميز و توجه هذه الإستراتيجية إلى قطاع واسع من السوق[3]؛

3-إستراتيجية التركيز:تعد إحدى أهم الإستراتيجيات و التي تعتمد على الإستراتيجيتين السابقتين،و بأنها التركيز على جزء معين من السوق و التخصص في فئة محددة من المستهلكين لتقدم ما هو أحسن من المنافسين[4].

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية،**قضايا اقتصادية معاصرة** ،دار زهران للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2015 ص:239.

[3] فلاح حسن عداي الحسيني ،**الإدارة الإستراتيجية(مفاهيمها مداخلها عملياتها المعاصرة)**، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2006، ص:19.

[4] عز الدين علي السويسي، **الميزة التنافسية وفق منظور إستراتيجيات التغيير التنظيمي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة العربية، 2014، ص:77.

الفرع الثاني:مؤشرات التنافسية

أصبح من المعلوم أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء وعليه فيعتمد المحللين الاقتصاديين في تقييمهم للوضع التنافسي على العديد من المؤشرات منها:

1-الربحية: تشكل هذه الأخيرة عاملا كافيا على التنافسية الحالية و كذلك تشكل حصة من السوق،إذا كانت المؤسسات تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح مقابل رفع حصتها في السوق؛

2-تكلفة الصنع: يمكن اعتبار تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين كمؤشر كافي عن التنافسية في زرع النشاط نحو إنتاج متجانس ما لم يكن ضعيف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة،ويمكن لتكلفة وحدة النمو أن تكون بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة[1]؛

3-الإنتاجية الكلية للعوامل: يقيس هذا المؤشر الفعالية التي تحول فيها المؤسسة مجموعة عوامل إنتاج إلى منتجات،لكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا و عيوب تكلفة عناصر الإنتاج،يقاس بالوحدات الفيزيائية أي الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيء حول الجاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة؛

4-الحصة من السوق: وهي المقدار الذي تستحوذ عليه المؤسسة من السوق الداخلي أو الخارجي،ويمكن أن تكون حصتها من السوق الداخلي كبير نظرا لأنها تستفيد من الحماية المفروضة على سوقها المحلية من طرف الدولة،في حين لا تستطيع المنافسة في السوق الدولي لأن حصتها لانعكس تنافسيتها الحقيقية[2].

المطلب الرابع:سياسات تعزيز القدرة التنافسية

نظرا لما لتواجهه الاقتصادية العربية تحديات كبرا في ظل العولمة ولاندماج بسوق العالمي وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة وجبا على الدول العربية طرح مجموعة من السياسات حتى تنهض بتنافسياتها وفما يلي عرض لأهم هذه السياسات.

1-سياسات صناعية واعية: إن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي،و التوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب و التأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة،و القيام بجهود فعلية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية و مصادر الدخل؛

[1] جسر التنمية، **القدرة التنافسية وقياسها** ، السنة الثانية، العدد:24، ديسمبر 2003، ص:11.

[3] أمال بن غزال، **دور التجارة الإلكترونية في تحسين تنافسية المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2013، ص:37.

2-سياسة اختيار الرابحين:أي اختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها و تحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد؛

3-برامج تحديث الصناعة: يتمثل تحديث الصناعة أو إعادة هيكلتها في شكل يخدم التنافسية في شيئين و هما:

3-1- التخفيض من تكلفة العمالة؛

3-2- إعادة هندسة المشروعات.

4-سياسات تجارة خارجية منفتحة:تشكو السياسات المباشرة المعتادة في التجارة الخارجية من مشكلات لا تساعد على استدامة التنافسية،و تتمثل في الرقابة الجبائية ، الرقابة التجارية ،الرقابة النقدية؛

5- دعم الابتكار و توطين التقانة:يؤثر التقدم التقاني على عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنافسية،كالتكلفة و الاستخدام و توزيع الدخل ونوعية الصادرات و حصص الأسواق؛

6-تجسير الفجوة الرقمية:لقد أدى التطور السريع في تقانة المعلومات و الحاسوب إلى تعميق ما يعرف بالهوة الرقمية في الدول العربية،و ترجع أهمية البنية التحتية التقنية في تدعيم القدرة التنافسية للشركات العربية على المساهمة في النفاد إلى الأسواق[1].

[1] المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية،**سياسات التنافسية**،العدد 115، 2012، ص ص: 9- 12.

المبحث الثالث: دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاديات العربية

لمناخ الاستثمار أهمية بالغة في دعم التنافسية الاقتصادية ومن خلال هذا المبحث سوفا يتم توضيح ذلك

المطلب الأول: نظرة حول الإطار التنظيمي لمناخ الاستثمار في الدول العربية

على مدى العقود الماضية حاولت الدول العربية تقديم الضمانات الكافية والمشجعة للمستثمرين للعرب وقد تمثلت هذه الضمانات فيما يلي:

1- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية:أقرت القمة الحادية عشرة في عمان 1980 اتفاقية جمعت بين تشجيع انتقال رأس المال العربي وتسوية المنازعات المتعلقة به، هي الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ،وتعد الركيزة الأساسية للمبادئ التي صادقت عليها جميع الأقطار العربية ،وقد دخلت حيز التطبيق في جوان1981.

2- الاتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:هي اتفاقية كانت تهدف إلى تأمين المستثمر العربي وتعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية أو ما نسمها بالمخاطر السياسية التي تتعرض لها أصول المستثمر المادية تعرضا مباشر.

تخص بتأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسة والمخاطر التجارية، ومن أهم العقود التي يمكنها ضمانها عقود الاستثمارات المباشرة سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية، ولا فرق بين الأفراد والشركات[1].

3- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية

بدأ مجلس الوحدة في إعادة النظر في إعداد اتفاقية جديدة لتشجيع الاستثمار في ضوء الاتفاقيات القائمة وملاحظات الدول، ووافق في منتصف 2000 على اتفاقية تشجيع و حماية رؤوس الأموال بين الدول العربية. وترمى هذه الاتفاقية إلى خلق وتوفير وتهيئة البيئية المناسبة لإقامة الاستثمارات الخاصة بمستثمري الدول المتعاقدة، والتي تقام في أرضي الدول المتعاقدة الأخرى، وتوثيق التعاون الاقتصادي بين الدول المتعاقدة على أسس من المساواة و المنفعة المشتركة، بما يحفز على دفع أنشطة الاستثمارات فيها، وتوفير الحماية العربية ذات المستويات الدولية للاستثمارات العربية في الدول المتعاقدة، إضافة إلى الحماية التي يكلفها التشريع الوطني لكل دولة. كما

[1] بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، فرع نقود ومالية، نوفمبر 2005، ص ص: 95،97 .

تساعد الاتفاقية على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي بين هذه الدول. وتتضمن الاتفاقية عددا من الترتيبات التي تساهم في تشجيع الاستثمارات، وتقرر مزايا المشروعات الاستثمارية تكفل المستثمرين حقوقا تساعد في إنجاح نشاطهم الاستثماري.[1]

المطلب الثاني: تحليل القدرات التنافسية للدول العربية 2010-2013

بدلت معظم الدول العربية جهود ملموسة في إصلاحات الاقتصادية منها المالية والنقدية والعمل على تحسين معدلات التضخم والتقليل من البطالة وكذا مؤشر بيئة الأعمال التجارية والحوكمة الرشيدة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1- القطاع الحقيقي: يتكون القطاع الحقيقي من أربع متغيرات فرعية تعكس أهم التغيرات الاقتصادية في الدول العربية خلال فترة المقارنة و هي:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم و معدل البطالة كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-1) يوضح تطور القطاع الحقيقي للدول العربية بين 2010-2013

المصدر:صندوق النقد العربي **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**، يناير 2016 ص: 03.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن هناك العديد من الدول حققت تحسنا في مؤشراتها الفرعية بهذا القطاع. تصدرت دولة قطر المركز الأول على مستوى المجموعة ككل مستفيدة من معدل النمو الحقيقي و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة،و جاءت دولة قطر في المركز الثاني في هذا القطاع مستفيدة من تحسن أدائها في مؤشرين التضخم حيث حلت في المركز الأول و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،أما المركز

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الثالث فكان من نصيب المملكة العربية السعودية نتيجة تحسن معدلات النمو الحقيقي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،استحوذت دولة الكويت على المركز الرابع مستفيدة من مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة،و حلت مملكة البحرين في المركز الخامس مستفيدة من المؤشرات الفرعية التالية معدل التضخم معدل البطالة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2– قطاع مالية الحكومة: يتكون هذا القطاع من ثلاث مؤشرات متمثلة في الفائض أو العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،مؤشر الإيرادات العامة و مؤشر الضرائب كنسبة من ا لإيرادات العامة و هو ما يمثله الشكل الآتي:

الشكل رقم(1-2) يوضح تطور قطاع مالية الحكومة للدول العربية خلال 2010–2013

المصدر: صندوق النقد العربي **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**، يناير 2016 ص:04.

من خلال الشكل السابق جاءت في المركز الأول المملكة العربية السعودية مستفيدة من مؤشر الفائض المالي و مؤشر الإيرادات العامة و حلت دولة الكويت في المركز الثاني نتيجة تحسن أدائها في المؤشرين السابقين ،أما المركز الثالث فكان من نصيب دولة قطر مستفيدة من تحسن أدائها في نفس المؤشرين وحازت جمهورية العراق على المركز الرابع منت تحسن أدائها في مؤشر الفائض المالي و الإيرادات العامة،أما المركز الخامس فكان من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة تحسن مؤشر المالية العامة و الفائض المالي.

3–قطاع المؤسسات و والحوكمة الرشيدة: و يضم ثلاث مؤشرات رئيسية تتمثل في مؤشر فعالية الحكومة أيضا مؤشر سيادة القانون بالإضافة إلى مؤشر مكافحة الفساد الإداري كما هو موضح في الشكل أسفله:

الشكل رقم(1-3) يوضح تطور قطاع المؤسسات و والحوكمة الرشيدة للدول العربية خلال2010-2013

المصدر: صندوق النقد العربي **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**، يناير 2016 ص:04..

من خلال الشكل السابق يتبين أن دولة قطر حلت في المركز الأول مستفيدة من المؤشرات الثلاثة سيادة القانون و مكافحة الفساد و فعالية الحكومة على التوالي،أما المركز الثاني فكان من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة مستفيدة من مؤشر فعالية الحكومة و مؤشر مكافحة الفساد إضافة إلى تحسن أداء مؤشر سيادة القانون ،و جاءت في المركز الثالث مملكة البحرين نتيجة تحسن أدائها في مؤشر مكافحة الفساد و فعالية الحكومة ،فيما استحوذت سلطنة عمان على المركز الرابع نتيجة تحسن أدائها في سيادة القانون ومكافحة الفساد .و حلت المملكة الأردنية الهاشمية في المركز الخامس في هذا المؤشر مستفيدة من مؤشر مكافحة الفساد و مؤشر سيادة القانون.

4- قطاع بيئة الأعمال:يصدر عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية تقرير حول ممارسة أنشطة الأعمال حيث تم اختيار أربعة مؤشرات أساسية من أصل عشرة وهي بدء النشاط التجاري،تسجيل الملكية،حماية المستثمرين و الحصول على الائتمان و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4) يبين تطور قطاع الأعمال للدول العربية خلال الفترة 2010- 2013

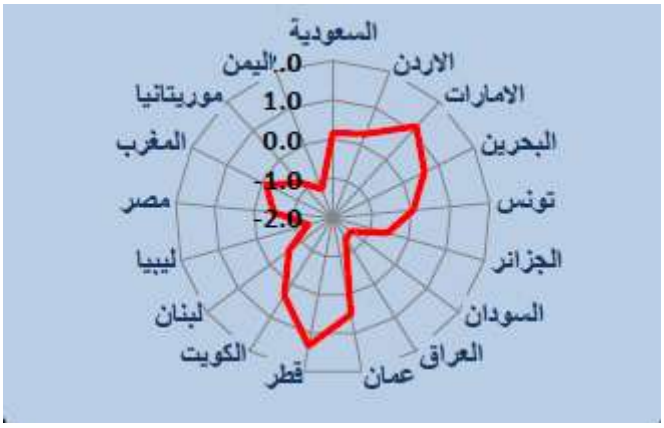

المصدر: صندوق النقد العربي **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**، يناير 2016، ص:05.

من خلال الشكل يتضح أن حلت المملكة العربية السعودية في المركز الأول مستفيدة من المؤشرات التالية تسجيل الملكية،الحصول على الائتمان،حماية المستثمرين و بدء النشاط التجاري على التوالي،المركز الثاني من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة تحسن مؤشر تسجيل الملكية فقد استحوذت على المركز الأول في هذا المؤشر ضمن المجموعة ككل،كما تحسن أدائها في مؤشر الحصول على الائتمان،فيما حلت البحرين في المركز الثالث نتيجة تحسن أدائها في مؤشر تسجيل الملكية و مؤشر بدء النشاط التجاري ، و جاء في المركز الرابع سلطنة عمان مستفيدة من مؤشر تسجيل الملكية و مؤشر حماية المستثمرين،أما المركز الخامس فكان من نصيب دولة قطر نتيجة تحسن أدائها في مؤشر بدء النشاط التجاري و مؤشر تسجيل الملكية .

5- القطاع النقدي المصرفي:يتكون هذا القطاع من ستة مؤشرات فرعية هي معدل نمو الأصول الأجنبية،و الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،و حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك،و كفاية رأس المال،والعائد على الأصول و القروض المتعثرة من إجمالي القروض كما هو الحال في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5) يوضح تطور القطاع النقدي و المصرفي الدول العربية خلال الفترة 2010-2013

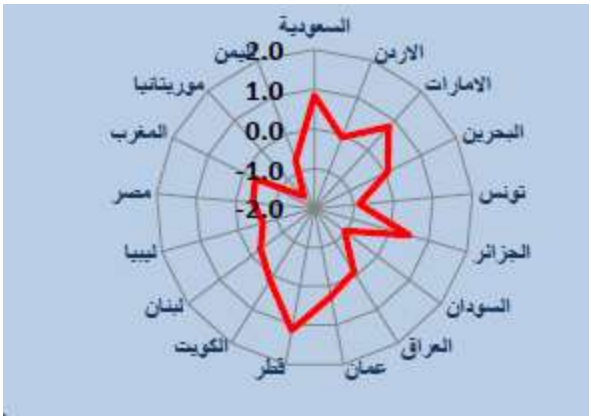

المصدر:صندوق النقد العربي **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**، يناير 2016، ص:05.

من خلال الشكل السابق يتضح أن دولة قطر جاءت في المركز الأول مستفيدة من مؤشر العائد على الأصول و مؤشر نمو الأصول الأجنبية و مؤشر القروض المتعثرة،أما المركز الثاني فكان من نصيب المملكة العربية السعودية نتيجة تحسن أدائها في المؤشرات التالية القروض المتعثرة العائد على الأصول و حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص،و استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الثالث مستفيدة من مؤشر كفاية رأس المال و مؤشر نمو الأصول الأجنبية،أما المركز الرابع فكان من نصيب دولة الجزائر مستفيدة من مؤشر كفاية رأس المال فقد استحوذت على المركز الأول في المجموعة ككل و تحسن أدائها في مؤشر العائد على الأصول،و حلت سلطنة عمان في المركز الخامس نتيجة تحسن أداء مؤشر القروض المتعثرة و العائد على الأصول

6- القطاع الخارجي:يحتوي هذا القطاع من مؤشر الحساب الجاري، مؤشر الاحتياطات الرسمية ومؤشر تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات الشهرية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-6) يوضح تطور القطاع الخارجي للدول العربية خلال الفترة 2010-2013

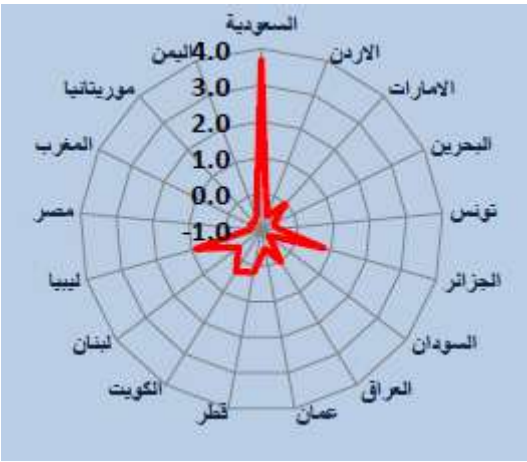

المصدر: صندوق النقد العربي **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**، يناير 2016، ص:05.

من خلال الشكل يتضح أن المملكة العربية السعودية جاءت في المركز الأول نتيجة تبوؤها المركز الأول بجميع المؤشرات الثلاث الفرعية أما المركز الثاني فكان من نصيب دولة ليبيا مستفيدة من مؤشر الاحتياطات الرسمية و مؤشر تغطية الاحتياطات الرسمية في شهور من الواردات و جاء في المركز الثالث دولة الجزائر نتيجة تحسن أداء مؤشر الاحتياطات الرسمية و مؤشر تغطية الاحتياطات الرسمية،فيما جاءت دولة الكويت في المركز الرابع مستفيدة من مؤشر الحساب الجاري و مؤشر تغطية الاحتياطات الرسمية،و جاء في المركز الخامس دولة قطر نتيجة تحسن مؤشر الحساب الجاري و مؤشر تغطية الاحتياطات الرسمية .

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تم استنتاج أن زيادة تحرير تجارة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال وكذا تنامي الاندماج الدولي لمختلف الأسواق وتوسع نشاط الشركات متعدد الجنسيات أتاح العديد من الفرص لاقتصاديات الدول وخاصة الجزائر، قطر وتونس الأمر الذي جعلها تسعى جاهدة لتوفير مناخ استثماري ملائم وخلق بيئة أعمال مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر وسيلة رئيسية لتطوير قدرة تنافسية الاقتصاديات العربية وآلية لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات والقضاء على البطالة وفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات المحلية وهذا يعود بالإيجاب على التنافسية الاقتصادية.

و ذلك من خلال سن مختلف القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار و تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وكذا تقييم القدرات التنافسية لكل من الاقتصاد الجزائري، التونسي و القطري و معرفة كيف يؤثر مناخ الاستثمار على دعم القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول محل الدراسة و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

لا شك أن المناخ الاستثماري هو العامل الأساسي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المضيفة تنتج عنها فوائد مختلفة تم تحصيلها، وأعباء مختلفة يتم تحملها، وبفضل القوانين الخاصة بالاستثمار و الهيئات المكلفة به تم تشجيع الاستثمارات العربية خاصة الجزائرية ،القطرية والتونسية بفضل الضمانات الممنوحة.

تعتبر الجزائر، تونس وقطر من الدول العربية التي يمكن القول على أنها تحاول تحسين مناخ الاستثماري والذي بدوره يساهم في رفع القدرة التنافسية، وفي الفترة 2003-2014 تمكنت الدول قيد الدراسة من رفع مؤشراتها الداخلية و الخارجية التي والتي بدورها تؤثر وتتأثر بتدفقات الاستثمارية سوى كانت الصادرة أو الواردة. وفي هذا الفصل سوف نتعرض لها بتفصيل خلال في هذا الفصل الذي قسمناه إلى الباحث التالية:

- **المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و تونس وقطر؛**
- **المبحث الثاني:القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري، التونسي والقطري؛**
- **المبحث الثالث: مناخ الاستثمار ودوره في تنافسية الاقتصاد الجزائري ،القطري والتونسي .**

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، تونس وقطر

لكل دولة مجموعة من القرانين الخاصة بالاستثمار والاتفاقيات الدولية التي تسهل العملية الاستثمارية وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى معرفة أهم القوانين و الاتفاقيات الدولية في كل من الجزائر، تونس و قطر.

المطلب الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين والهيئات والاتفاقيات الخاصة بالاستثمار وهذه من أجل خلق مناخ استثماري ملائم للمستثمرين وسيتم التعرف في هذا المطلب على بعض القوانين والهيئات.

الفرع الأول:القوانين الخاصة بالاستثمار في الجزائر

لكل دولة قوانينها الخاصة بها وتمكنت الجزائر منذ الاستقلال من أصدرا العديد من القوانين الخاصة بالاستثمار سيتم التعرف على البعض من هذه القوانين الخاصة بالاستثمار في الجزائر.

1-قوانين الاستثمار في الجزائر:أصدرت الجزائر منذ الاستقلال العديد من القوانين الخاصة بالاستثمار من أجل تسهيل العملية الاستثمارية و فما يلي البعض منها.

1-1- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:«لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار. لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحلين و الأجانب»[1].

1-2- أمر رقم 06-08 الموافق 15 يوليو سنة 2006:يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم بعض أحكام

[1] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان،2010-2011، ص ص: 62، 64.

الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار[1].

الفرع الثاني:الهيئات المكلفة بالاستثمار في الجزائر: يتميز نظام الاستثمار في الجزائر على وجود هيئات مكلفة بالاستثمار والتي سيتم التعرف عليهم كالأتي:

2-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

2-2- المجلس الوطني للاستثمار: يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

2-3- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي[2].

الفرع الثالث:الاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجال الاستثمار:لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية و الإقليمية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل الاتجاهات.

3-1-الاتفاقيات المتعددة الأطراف: وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الجهوية و الإقليمية والدولية في مجال تشجيع وضمان الاستثمار من بينها.

3-1-1- الاتفاقيات المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي:تم التوقيع على نص الاتفاقية بالجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990، بمرسوم رئاسي رقم 90-420، وقد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على: «يصادق على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين اتحاد دول المغرب العربي الموقعة في

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 47، الصادر بتاريخ19 يوليو 2006، المرسوم الرئاسي رقم06-08.

[2] عبد الكريم كاكي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص:تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية ،2010-2011، ص ص: 170، 172.

الجزائر بتاريخ أول محرم عام 1411 الموافق 23 جويلية سنة 1990، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية»[1].

3-1-2-الاتفاقية العربية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية: قامت الجزائر في أكتوبر 1995، على التوقيع على الاتفاقية وقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على:«يتمتع المستثمر العربي بحرية القيام بالاستثمار في إقليم أية دولة طرف في المجالات غير الممنوعة على مواطني تلك الدولة وغير المقصود عليهم وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقدرة في قانون الدول، كما يتمتع بما يلزم لذلك من التسهيلات والضمانات وفقا لأحكام هذه الاتفاقية»[2].

3-1-3- الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: قامت الجزائر بالتوقيع على الاتفاقية من خلال الأمر الرئاسي رقم: 95-05 المؤرخ في 1995/01/21،وذلك بنص المادة الأولى «يوافق على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات الموافق عليها من طرف مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء و التعمير بتاريخ 1985/10/05»[3].

3-2- الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار: قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي ومن أهم هذه الاتفاقيات ما يلي:

3-2-1- الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي: قامت الجزائر بتوقيع على الاتفاقية بتاريخ 1991/04/24، وذلك بمرسوم رئاسي تحت رقم 91-345 المؤرخ في 1991/10/05 وقد نصت المادة على: «يشجع كل طرف من الأطراف المتعاقدة الاستثمارات على إقليمه من قبل مستثمري الطرف الآخر المتعاقد ويتقبل هذه الاستثمارات وفقا لتشريعاته. ومن بين الإجراءات الأخرى لتشجيع الاستثمارات، يقوم كل طرف متعاقد بترخيص إبرام وتنفيذ عقود الإجازة واتفاقيات المساعدة التجارية و الإدارية أو التقنية، على أن تكون لهذه النشاطات علاقة بالاستثمار»[4].

3-2-2-الإطار القانوني الخاص بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات بين الحكومة الجزائرية و الحكومة الفرنسية: قامت الجزائر بالتوقيع على الاتفاقية، حيث صدرت هذه الاتفاقية بمرسوم رئاسي تحت رقم

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 06، الصادر بتاريخ 6 فيفري1991، المرسوم الرئاسي رقم 90-420.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 59، الصادر بتاريخ11 أكتوبر1995، المرسوم الرئاسي رقم95-306، المادة الخامسة.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 07، الصادر بتاريخ51 فيفري1995، المرسوم الرئاسي رقم95-0، المادة الأول.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 46، الصادر بتاريخ 06 أكتوبر1991، المرسوم الرئاسي رقم 91-345، المادة الثانية.

94-01 مؤرخ في 1994/01/02، وقد نصت هذه المادة الثانية من هذه الاتفاقية على: «يقبل ويشجع ، في إطار تشريعاته وأحكام هذا الاتفاق كل من الطرفين المتعاقدين، الاستثمارات التي تتم على إقليمه و منطقته البحرية من مواطني وشركات الطرف الآخر»[1].

المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار في قطر

لكل دولة قوانينها الخاصة بالاستثمار الأجنبي من أجل ضمان و تشجيع الاستثمارات وقد قامت دولة قطر بإبرام لعديد من الاتفاقيات الدولية ولإقليمية وسيتم التطرق إلى بعض قوانين والهيئات واتفاقيات الاستثمار الخاصة في دولة قطر.

الفرع الأول: قوانين الاستثمار في قطر

قامت دولة قطر بوضع العديد من قوانين خاصة بالاستثمار وتعديل البعض منها وفما يلي سيتم توضح ذلك

1- قانون سنة 2005:مع مراعاة البند 03 من هذه المادة، يجوز للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لهم شريك أو شركاء قطريون لا تقل مساهمتهم عم 51% من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح وفقا لأحكام القانون.[2]

2-قانون سنة 2006:يحضر على الاستثمارات غير القطرية الاستثمار في المجالات التالية:

-البنوك وشركات التأمين ،عدا ما يستثنى منها بقرار من مجلس الوزراء.

-الوكالات التجارية وشراء العقارات[3].

الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستثمار في قطر

قامت دولة قطر بتوقيع عل العديد من الاتفاقيات الدولية من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات وهنا بعض هذه الاتفاقيات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 01، الصادر بتاريخ 02 جانفي1994، المرسوم الرئاسي رقم 94-01، المادة الثانية.

[2] دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، عدد(4)، لسنة 2005، 19.

[3] دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، عدد(06)، لسنة 2006،ص:18.

1-اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية كوستاريكا:وقعة قطر الاتفاقية في 2010/01/25 جاء في نص المادة الثالثة من الاتفاقية «يشجع كل طرف متعاقد ويعمل على خلق ظروف مواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر لإقامة الاستثمارات على إقليمه، ويسمح بإقامة هذه الاستثمارات وفقا لقوانينه وأنظمته.

تمنح استثمارات وعائدات استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد في جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،وتتمتع بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقواعد القانون الدولي العرفي»[1].

2-اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مولدوفا وقعة قطر الاتفاقية في2012/12/10 وجاء في نص المادة الثانية «تسري هذه الاتفاقية على جميع مستثمري واستثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والتي يوافق على إنشائها وفقا لقوانينه وأنظمته سواء تمت هذه الاستثمارات قبل أو بعد نفا\ هذه الاتفاقية ،ولكن لا تطبق على أي نزاع قائم قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ»[2].

3- مذكرة تفاهم بشأن الشراكة الاقتصادية والاستثمارية للتعاون بين حكومة دولة قطر وحكومة سلطنة عمان: جاء في نص المادة01 «يعمل الطرفان المتعاقدان على تعميق الروابط بينهما، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، بكافة الوسائل والإمكانات بما ينسجم ومتطلبات التنمية في البلدين الشقيقين، وفقا للالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية لكل بلد»[3].

الفرع الثالث:الهيئات المكلفة بالاستثمار في قطر

ومن بين هذه الهيئات المكلفة بالاستثمار في قطر ما يلي:

- وزارة الاقتصاد والتجارة: تخص وزارة الاقتصاد والتجارة وفقا للمادة (11) من القرار الأميري رقم (16) لسنة 2014 بما يلي: بالإشراف على النشاط الاقتصادي والتجاري، وتوجيهه بما يتفق مع متطلبات التنمية الوطنية، واقتراح أهداف وأدوات وبرامج السياسات الاقتصادية، والعمل على تنمية الأعمال وجذب الاستثمارات ودعم

[1] دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، عدد(07)، لسنة 2010، ص:25.

[2] دولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد 18 ، لسنة 2012، ص:31.

[3] دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، العدد17، لسنة 2013 ،ص:22.

وتنمية الصادرات، وتطوير أساليب وإجراءات تقديم الخدمات العامة لقطاع الأعمال والاستثمار، والإشراف على مزاولة المهن التجارية، وقيد وتسجيل المنشآت التجارية والاستثمارية، وإصدار التراخيص اللازمة لممارسة نشاطها، والإشراف على تنظيم ومراقبة الأسواق في مجال اختصاصها، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2014، **ص**:55.

المبحث الثاني:القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري، التونسي والقطري

سيتم في هذا المبحث التطرق لوضعية التوازنات الكلية لكل من الجزائر و تونس و المغرب الذي عرف اختلالا سواء التوازنات الداخلية أو الخارجية،وعليه سيتم في هذا المبحث دراسة و تحليل مختلف المؤشرات لكل دولة و كذا مؤشر التنافسية العالمي لكل دولة خلال الفترة 2001 -2014.

المطلب الأول:القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

تم التعرض في هذا المطلب لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري إضافة إلى مؤشرات التنافسية العالمية خلال الفترة الممتدة من 2001-2014 والتي توضحها الجداول التالية:

1- مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري: تتمثل في تحليل معدل التضخم و الموازنة العامة بالإضافة إلى النمو الاقتصادي،للجزائر خلال الفترة 2001-2014

الجدول رقم(2-1): يوضح مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

السنوات / البيانات	متوسط 2000-2011	2012	2013	2014
النمو الاقتصادي الحقيقي (%)	3,8	2,6	2,8	3,8
معدل التضخم (%)	3,4	8,9	3,4	2,9
الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)	4,6	(4,0)	(1,5)	(7,9)

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي لمؤشرات الأداء 2000 -2017**، العدد الفصلي الرابع، 2015، ص ص:6، 12.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 بنسبة 8,3% و زاد في الانخفاض حتى سنتي 2012 و 2013 بنسبة 2,6% و 2,8 % على التوالي ثم رجع إلى ما كان عليه بنسبة 3,8% سنة 2014 وسبب هذه التقلبات يرجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات في أسعار البترول فهو يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي.

أما بالنسبة لمعدل التضخم والذي يعتبر من أهم مؤشرات الأداء الداخلي فيلاحظ انه حقق ثباتا خلال متوسط الفترة 2000-2011 بنسبة قدرت ب 3,4% لكنه ارتفع بنسبة كبيرة جدا قدرت ب8,9%سنة 2012 و هذا يعود إلى عدم استقرار المستوى العام للأسعار خلال البرامج المطبقة في هذه الفترة ليعود للانخفاض مجددا من 3,4% سنة 2013 إلى 2,9% سنة 2014 و ذلك بفضل السياسات الاحترازية التي ينتهجها بنك الجزائر و المساعدات التي تقدمها الحكومة.

و فيما يخص الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإن رصيدها كان موجبا خلال متوسط الفترة 2000-2011 و في سنة 2012 ظهر العجز بقيمة (4,0%) وهو ما تترجمه الزيادة في النفقات العامة ليستمر بعدها هذا العجز لكن بنسبة اقل قدرت ب1,5% سنة 2013 وعاد للارتفاع ثانية سنة 2014 بنسبة 7,9% و هو راجع للصعوبات التي تواجهها الجزائر نتيجة تراجع الجباية البترولية.

2- مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري: وتضم كل من الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و كذلك سعر الصرف و مختلف التغيرات الطارئة عليها خلال مدة الدراسة 2010-2014

الجدول رقم (2-2): يوضح مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

البيان / السنة	ميزان المدفوعات (مليون دولار أمريكي)	سعر الصرف (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)
2010	15320,0	74,3908	18200,0
2011	20127,0	72,9379	25935,0
2012	12136,0	77,5360	20237,0
2013	134,0	79,3684	9316,0
2014	240,0	80,5790	600,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الملاحق رقم:(01)،(02) و(03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر سنة 2011 وصل إلى قيمة إجمالية تقدر ب 15320,0 مليون دولار أمريكي، وسعر الصرف في تلك السنة كان يقدر ب واحد دينار جزائر يقابله 74,3908 دولار أمريكي و كان الميزان التجار في تلك السنة يقدر مبلغه الإجمالي ب18200,0 مليون دولار أمريكي وهذا يدل على أن مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر كانت بشكل جيد، أما بخصوص سنة 2011 فنلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات قد أرتفع ليصل إلى 20127,0 مليون دولار أمريكي و سعر الصرف في تلك السنة قد أنخفض ليصل إلى 72,9379 دولار أمريكي و أرتفع رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 25935,0 مليون دولار أمريكي وهذا يدل على وجود فائض، أما 2012 فقد سجل رصيد ميزان

المدفوعات مبلغ إجمالي يقدر ب12136,0 مليون دولار أمريكي وسعر الصرف زاد في الارتفاع مقارنة بسنوات السابقة ليصل إلى 77,5360 دولار أمريكي مقابل واحد دينار جزائري، أما في السنتين 2013-2014 فقد أنخفض ميزان المدفوعات الجزائري ليصل إلى 134,0 و 240,0 مليون دولار أمريكي على التوالي، وكاستنتاج من خلال إحصائيات الجدول أعلاه يمكن القول أن مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة المدرسة أنها شهدت تذبذب طفيف.

3- مؤشرات التنافسية العالمية: تمت دراسة ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات التنافسية وهي المؤشر الإجمالي والمتطلبات الأساسية و أيضا معززات الكفاءة و عوامل تطور الإبداع و الابتكار والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-3): يوضح تصنيف الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمية والإقليمية خلال الفترة (2008-2014)

المحاور الرئيسية	2009-2008		2010-2009		2011-2010		2012-2011		2013-2012		2014-2013	
	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط
الترتيب في المؤشر الإجمالي	134/99	3,7	133/83	3,9	142/87	04	144/110	3,7	100/48	3,8	144/79	4,1
المتطلبات الأساسية	61	4,5	61	4,4	75	4,4	89	4,2	92	4,3	65	4,6
معززات الكفاءة	113	3,3	117	3,3	122	4.،3	136	3,1	133	2.،3	125	3,3
عوامل تطور الإبداع والابتكار	126	2,2	122	2,9	136	2,7	144	2,3	143	2,6	133	2,9

Source: prepared by the two students based on:

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**,(2008-2009))، p:86.And (2009-2010)، p: 68.And (2010-2011)، p:76. And (2011-2012)، p:84. And (2012-2013)، p:88. And (2013-2014 ، p:102.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر احتلت المرتبة 99 من أصل 134 دولة في المؤشر الإجمالي خلال الفترة 2008-2009 حسب مؤشر التنافسية العالمية وبرتبة 61 للمتطلبات الأساسية أما رتبة معززات الكفاءة فكانت تصل إلى 113 بتنقيط 3,3 أما عوامل تطوير الإبداع والابتكار فكانت رتبته 126 بتنقيط 2,2 أما في فترة 2010-2011 كانت الجزائر في الرتبة 87 من أصل 142 دولة خلال الفترة السابقة و الفترة الحالية لم تتقدم في مؤشر التنافسية لأن عدد الدول في الفترة السابقة كان يصل إلى 134 دولة أما الفترة الحالية فكان عدد الدول يصل إلى 142 دولة، تقدمة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي و وبشكل ملحوظ خلال الفترة 2012-2013

برتبة تصل إلى 48 من أصل 100 دولة أما في الفترة 2013-2014 فتراجعت الجزائر في المؤشر لتصل إلى الرتبة 79 من أصل 144 دولة، أما المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة و عوامل تطور الإبداع والابتكار فقد احتلت خلال الفترة 2013-2014 المراتب 65، 125 و 133 على التوالي.

المطلب الثاني:القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي

في هذا المطلب تمت دراسة التوازنات الكلية للاقتصاد التونسي و التي تشمل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي ومؤشر التنافسية العالمية خلال المدة 2001-2014.

1- مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد التونسي: تم التطرق في هذه النقطة إلى دراسة و تحليل التوازن الداخلي للاقتصاد التونسي و ذلك من خلال معرفة معدلات التضخم و الموازنة العامة و كذا النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014؛

الجدول رقم(2-4): يوضح مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد التونسي خلال الفترة (2000-2014)

السنة / البيان	متوسط 2000-2011	2012	2013	2014
النمو الاقتصادي الحقيقي (%)	3,9	3,7	2,3	2,3
معدل التضخم (%)	2,8	5,1	5,8	4,9
الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)	(2,4)	(4,8)	(6,0)	(3,7)

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي لمؤشرات الأداء 2000–2014**، العدد الفصلي الرابع، 2015، ص: 06، 12 .

حقق النمو الاقتصادي التونسي خلال متوسط الفترة 2000- 2011 نسبة مقبولة قدرت ب3,9% ثم 3,9% سنة 2012 و هذا يعود لتحسن الأداء الاقتصادي لكن سرعان ما انخفض سنة 2013- 2014 إلى 2,3% نتيجة الصعوبات التي تواجهها تونس اقتصاديا و اجتماعيا.

أما معدل التضخم فقد عرف نسبا منخفضة عند المتوسط المرجح قدرت ب 2,8% نتيجة تحكمها في مستوى الأسعار إلا أنه بدأ في الارتفاع الهائل سنتي 2012-2013 بنسبة 5,1% و 5,8 % على التوالي و هذا يعود إلى

عدم الاستقرار و الأوضاع المزرية التي شهدتها تونس خلال تلك الفترة حيث انخفض نوعا ما بنسبة 4,9% سنة 2014

و فيما يتعلق بالموازنة العامة فنلاحظ أنها سجلت عجزا متفاوتا على طول فترة الدراسة من 2,4% خلال 2000-2011 إلى 6,0% سنة 2013 نتيجة زيادة النفقات وانخفض مرة أخرى في 2014 بنسبة 3,7%

2- مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد التونسي: تشمل تحليل مؤشر ميزان المدفوعات و الميزان التجاري،بالإضافة إلى سعر الصرف و مختلف التغيرات الطارئة في هذا المجال.

الجدول رقم(2-5):يوضح تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي لتونس خلال الفترة (2010-2014)

البيان / السنة	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	ميزان المدفوعات (مليون دولار أمريكي)	سعر الصرف (الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي)
2010	(4570,8)	(139,2)	1,4314
2011	(4798,9)	(1667,3)	1,4079
2012	(6105,1)	1439,2	1,5618
2013	(7265,2)	(2459,1)	1,6253
2014	(8029,1)	(2976,9)	1,7001

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الملاحق رقم:(01)، (02) و (03).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري التونسي شهد عجز طول الفترة (2010-2014) بمبالغ متفاوتا أدناها كان في سنة 2010 بمبلغ إجمالي وصل إلى (45570,8) مليون دولار أمريكي و أقصاه (8029,1) مليون دولار أمريكي سنة 2014 وذلك راجع إلى الأوضاع السياسية التي عاشتها تونس خلال الفترة، أما ميزان المدفوعات فكان في تذبذب شهدا فائض في سنة 2012 بمبلغ يقدر ب1439,2 مليون دولار وباقي السنوات الأحرى كان رصيد ميزان المدفوعات بقيم سالبة وذلك يدل على عجزه، وكان سعر الصرف خلال الفترة (2010-2014) يتراوح ما بين 1,70 و 1,41 دولار أمريكي مقابل الدينار التونسي، و يمكن القول حسب الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه أن مؤشرات التوازن الخارجي في تونس خلال الفترة (2010-2014) لم تكن مستقرة وكانت متدنية بسبب الأوضاع السياسية التي عاشتها تونس خلال الفترة.

3- مؤشرات التنافسية العالمية للاقتصاد التونسي:تم التطرق إلى تصنيف تونس في مؤشر التنافسية العالمي من خلال المؤشر الإجمالي و المتطلبات الأساسية وكذا معززات الكفاءة و أخيرا عوامل تطور الإبداع و الابتكار.

الجدول رقم(2–6): يمثل ترتيب تونس في مؤشر التنافسية خلال الفترة (2008-2014)

المحاور الرئيسية	2009-2008		2010–2009		2011–2010		2012–2011		2013–2012		2014–2013	
	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط
الترتيب في المؤشر الإجمالي	134/36	4,6	133/4	4,56	136/32	4,65	142/40	4,7	-	-	148/83	4,1
المتطلبات الأساسية	35	5,8	35	5,09	31	5,25	42	5,1	-	-	74	4,5
معززات الكفاءة	53	4,2	56	4,14	50	4,28	58	4,1	-	-	88	3,8
عوامل تطور الإبداع والابتكار	30	4,2	54	3,94	34	4,01	43	3,9	-	-	79	3,5

Source: prepared by the two students based on:

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**,(2008-2009)، p328:.And (2009-2010)، p:308.And (2010-2011)، p328. And (2011-2012)، p350. And (2013-2014)، p307.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تونس احتلت مراتب مشرفة في سنوات قبل اندلاع الثورة و هذا يخص كافة المحددات بالرغم من قلة و محدودية ثرواتها فنجدها مثلا احتلت مراتب مرموقة خلال الفترة ما بين 2008-2010 في كل من الترتيب الإجمالي و المتطلبات الأساسية كاهتمامها بمجال التعليم و الصحة مثلا و كذا معززات الكفاءة و عوامل تطور الإبداع و الابتكار بنسب تتراوح بين 35-42 للمتطلبات الأساسية و53-42 لمعززات الكفاءة و 30- 43 لعوامل تطور الإبداع و الابتكار و هذا يدل على قوة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وكفاءة مختلف القطاعات الاقتصادية و توازنها لكن لم يدوم هذا طويلا فقد عادت أدراجها في ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمي و هذا بسب ما عرفته من ثورات حيث احتلت في المؤشر الإجمالي لسنة 2013 رتبة 83 و المتطلبات الأساسية رتبة 74 و معززات الكفاءة رتبة 88 و أخيرا عوامل تطور الإبداع و الابتكار برتبة 79 إلا أنه تم إقصاؤها من تصنيف التنافسية العالمية لسنة 2012 و هي المرة الأولى نتيجة لعدم توفر معطيات واضحة و ذات مصداقية حول مناخ الاستثمار و السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة.

المطلب الثالث:القدرة التنافسية للاقتصاد القطري

تتمثل في دراسة توازنات الأداء الداخلي و الخارجي للاقتصاد القطري و ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمي خلال 2014-2006

1- مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد القطري: يوضح الجدول التالي معدل التضخم و الموازنة العامة و النمو الاقتصادي لدولة قطر والذي يمثل التوازن الداخلي خلال الفترة الممتدة من 2001-2014

الجدول رقم(2-7)يبين مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد القطري خلال الفترة (2000-2014)

السنة / البيان	متوسط 2000-2010	2012	2013	2014
النمو الاقتصادي الحقيقي (%)	13,0	4,9	4,6	4,0
معدل التضخم (%)	4,7	1,9	3,1	3,0
الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)	9,.3	14,2	20,7	14,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي لمؤشرات الأداء 2000-2017**، العدد الفصلي الرابع، 2015، ص ص:6، 12.

حققت هذه الأخيرة نسب نمو عالية خلال الفترة ما بين 2000-2011 قدرت ب13,0% نتيجة تحسن نشاطها الاقتصادي لكنه انخفض نوعا ما سنة 2012 بنسبة 4,9% و نسبة 4,6%سنة 2013 و في سنة 2014 بنسبة 4,0% على التوالي وهذا نتيجة بعض الاختلالات في سياستها الاقتصادية، و فيما خص معدل التضخم فقد شكلت الفترة 2000-2011 انخفاضا بنسبة 4,7% وسبب هذا عدم ثبات مستوى الأسعار ثم انخفض تماما في 2012 بنسبة 1,95% نتيجة تحسن أدائها الاقتصادي و بقي في حدود مقبولة خلال سنة 2013 بنسبة 3,1% و سنة 2014 بنسبة 3,0%.

كما هو الحال أيضا لمؤشر الموازنة العامة لدولة قطر فقد حققت فائضا على طول فترة الدراسة فقدرت نسبتها ب 3,9 % خلال متوسط الفترة 2000-2011 ثم ارتفع هذا الفائض ب 14,2% سنة 2012 وصل إلى أعلا نسبة بقيمة 20,7% سنة 2013 نتيجة تحسن الجباية البترولية وثبات النفقات العامة ليستقر عند 14,7% سنة 2014.

2- مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد القطري: تم التطرق إلى تحليل كل من ميزان المدفوعات و الميزان التجاري إضافة إلى سعر الصرف للاقتصاد القطري خلال الفترة 2010-2014

لجدول رقم(2-8): يبين مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد القطري خلال الفترة (2010-2014)

البيان / السنة	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	ميزان المدفوعات (مليون دولار أمريكي)	سعر الصرف (الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي)
2010	54027,7	12195,9	3,6400
2011	87372,7	(14343,6)	3,6400
2012	102197,7	16079,5	3.640
2013	105292,6	9063,8	3,6400
2014	100570,6	1367,9	3,6400

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-الملاحق جدول رقم (01)، (02) و(03).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري لدولة قطر كانت تصل قيمته إلى ما يقارب ب 54027,7 مليون دولار أمريكي أما ميزان المدفوعات في نفس السنة قد كانت قيمته الإجمالية 12195,9 مليون دولار أمريكي وكان سعر الصرف خلال طل الفترة ثابت بقيمة تقدر ب3,6400 دولار أمريكي مقابل الريال القطري برغم من تذبذب وعدم استقرار أسعار الدولار في بعض الفترات، أما بخصوص سنة 2011 فكان المبلغ الإجمال للميزان التجاري يقدر ب87372,7 مليون دولار أمريكي أما ميزان المدفوعات لنفس السنة كان في عجز كان يقدر ب(14343,6) مليون دولار أمريكي أما في الفترة ما بين 2012-2014 فقد كان الميزان التجاري في الارتفاع حتى سنة 2014 فقد شهد انخفاض طفيف وصلت قيمته الإجمالية إلى 100570,6 مليون دولار، أما ميزان المدفوعات فقد وصل سنة 2012 إلى مبلغ إجمالي يقدر ب16079,6 مليون دولار أما في السنتين 2013-2014 فقد أنخفض ليصل في سنة 2014 إلى 1367,9 مليون دولار.

3-مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد القطري: تمت دراسة تصنيف دولة قطر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2006- 2014 حسب كل من المؤشر الإجمالي و المتطلبات الأساسية و معززات الكفاءة أيضا عوامل تطور الإبداع و الابتكار

الجدول رقم (2–9):يوضح مؤشر التنافسية للاقتصاد القطري خلال الفترة (2008-2014)

المحاور الرئيسية	2009-2008		2010–2009		2011–2010		2012–2011		2013–2012		2014–2013	
	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط
الترتيب في المؤشر الإجمالي	134/26	4,8	133/22	4,95	142/17	5,1	142/14	5,2	144/11	5,2	148/13	5,2
المتطلبات الأساسية	21	5,5	71	5,57	31	5,73	12	5,8	12	5,8	05	06
معززات الكفاءة	31	4,5	82	4,67	26	4,68	27	7,4	27	4,7	18	05
عوامل تطور الإبداع والابتكار	35	4,1	63	4,1	23	4,68	16	05	15	05	14	5,1

Source: prepared by the two students based on:

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**,(2008-2009)، p:284.And (2009-2010)، p:264.And (2010-2011)، p382. And (2011-2012)، p302. And (2012-2013)، p300. And (2013-2014)، p322.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قطر أخذت ترتيبات جيدة خلال الفترة ما بين 2008-2009 فبالنسبة للمؤشر الإجمالي فقد جاءت في الرتبة 26 و 21 بالنسبة للمتطلبات الأساسية أما معززات الكفاءة فاحتلت مرتبة 31 و أخيرا عوامل تطور الإبداع و الابتكار بترتيب 35 لكن في الفترة ما بين 2009 2010 تراجع ترتيب قطر في مؤشر التنافسية بالنسبة لكل من المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع و الابتكار بترتيب 71، 82 و 63 على التوالي و يمكن أن يعود سبب هذا التراجع إلى مخلفات الأزمة المالية الاقتصادية إلا أنها عادت إلى ما كانت عليه و احتلت مراتب متقدمة جدا خلال الفترة ما بين 2010-2014 في كل المحددات و هذا نظرا لاستقرار بيئتها الاقتصادية المدعومة بالفوائض الضخمة في الميزانية العامة.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار ودوره في تنافسية الاقتصاد الجزائري ،القطري والتونسي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلعا لقرن العشرين، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنافسية الاقتصادية للعديد من دول العربية.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائر ،قطر وتونس

يعود السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي هذا المطلب سيتم التعرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر لكل من الجزائر ،قطر وتونس.

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة والصادرة في الجزائر ،قطر وتونس (مليون دولار)

سيتم التعرف على تطورات تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى كل من الجزائر ،قطر وتونس خلال الفترة 2001-2014 و التي شهدت عدت تطورات خلال تلك الفترة.

1-1- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لكل من الجزائر، قطر وتونس في الفترة 2001-2014

لقد شهدت الدول الثلاث الجزائر، قطر و تونس تغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2014 بنسب مئوية متفاوتا راجعت إلى عدت أسباب سيتم التعرف عليها من خلال تحليل الجدول التالي الذي يبن تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة لدول الثلاث و نسبة إجمالي من الدول العربية.

الجدول رقم(2-10):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، قطر وتونس خلال الفترة (2001-2014)

الدولة / السنة	الجزائر(مليون دولار)	قطر(مليون دولار)	تونس(مليون دولار)	إجمالي الجزائر(% من الدول العربية)	إجمالي قطر(% من الدول العربية)	إجمالي تونس(% من الدول العربية)
2001	1108	296	486	11,79	3,15	5,17
2002	1065	624	821	14,65	8,58	11,29
2003	638	624,9	583,6	3,98	3,90	3,65
2004	882	1199	639,1	3,49	4,75	2,53
2005	1145	2500	783,1	2,44	5,34	1,67
2006	1795,4	3500	3308	2,57	5,00	4,73
2007	1661,8	4700	1616,3	2,07	5,86	2,02
2008	2632,1	3778,6	2758,6	2,71	3,89	2,84
2009	2746,2	8124,7	1687,8	33,80	10,01	2,08
2010	2300,2	4670	1512,5	3,44	6,99	2,26
2011	2580,2	938,5	1147,8	5,67	2,06	2,52
2012	3052,3	395,9	1603,2	5,72	0,74	3,01
2013	2661,1	(840,4)	1117,2	5,61	(1,77)	2،36
2014	1488	1040,4	1060,2	3,39	2,37	2،42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2014، ص،ص،ص:13،14،20.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،**مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2015،ص،ص،ص:14،15،24.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن في سنة 2001 شهدت الجزائر ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تقدر ب 1108 مليون دولار وبنسبة 11,79% وهي السنة التي توافق إصدار الأمر 03/01/، وما ينطوي عليها من حوافز ضريبية ،وتأتي تونس بنسبة تقدر ب 5,17% أي ما يعادل 486 مليون دولار وبعد ذلك قطر بنسبة تقدر ب 3,15% ،أما في سنة 2002 فقد زادا تدفق الاستثمار في الجزائر بنسبة 14,65% والذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكو المصرية، وخوصصة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، أما بخصوص تونس فقد حققت تدفقات استثمارية واردة بنسبة تقدر ب 11,29% ما يعادل 821 مليون دولار، وقطر ما نسبته 8,58%، وفي سنة 2003 فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الواردة في كل من الجزائر و قطر بما يقدر ب 638 مليون دولار و 583,6 مليون دولار على التوالي أما تونس فقد شهدت ارتفاع طفيف يقدر ب 624،9 مليون دولار أما في السنوات 2005، 2006، 2007 و 2008 فقد شهدت ارتفاعات متتالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فمثلا قطر في سنة 2005 ارتفاع يقدر ب2500 مليون دولار وتونس في سنة 2006 كان يقدر ب 3308مليون دولار، أما بخصوص سنة 2007 و 2008 فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في كل من الدول الثلاث زادا حيث في قطر وصل إلى 4700 مليون دولار ما نسبته 5،86% سنة 2007. لم تتأثر كل من الدول الثلاث بالأزمة المالية سنة 2008 والدليل على

ذلك ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في كل من الجزائر، قطر وتونس، أما في السنوات 2010، 2011 و 2012 فقد كان الاستثمار الأجنبي الوارد في تذبذب ففي سنة 2012 وصل تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بنسبة تقدر ب 5،72%، أما سنة 2013 فكان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لقطر بنسبة سالبة تقدر ب (1,17%) وذلك راجع إلى "حدة واستمرار التوترات الإقليمية يؤديان إلى زيادة الغموض السياسي والحيلولة دون دخول المستثمرين الأجانب، على الغم من تباين الأوضاع السائدة في بلدان المنطقة"[1].

1-2- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لكل من الجزائر، قطر وتونس في الفترة 2001-2014

لا يمكن القول أن كل من الجزائر ،قطر وتونس حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد لها فقط بل لديهم

نصيب من تدفقات الاستثمارات الصادر والذي حقق ارتفاعات خلال الفترة الأخيرة المدروسة والجدول التالي يبن نصيب كل من الجزائر ،قطر و تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر و ونسبة مساهمة الدول الثلاث من إجمالي صادرات الدول العربية.

الجدول رقم(2–11):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للجزائر، قطر وتونس خلال الفترة 2001–2014

الدولة / السنة	الجزائر(مليون دولار)	قطر(مليون دولار)	تونس(مليون دولار)	إجمالي الجزائر(% من الدول العربية)	إجمالي قطر(% من الدول العربية)	إجمالي تونس(% من الدول العربية)
2001	9,3	17,21	5,561	%0,01	%0,18	%0,06
2002	98,6	(21,04)	6,33	%0,32	(%0,07)	%0,02
2003	28	88,2	5,4	(%0,17)	(%0,3)	%0,03
2004	235	437,9	04	%0,29	%0,55	%0,005
2005	(20,2)	351,9	12,3	(%0,02)	%0,30	%0,01
2006	34,6	127,4	33,1	%0,02	%0,06	%0,01
2007	295,1	5160,2	20,3	%0,08	%1,37	%0,01
2008	318,4	3657,8	42,2	%0,07	%0,83	%0,01
2009	214,4	3214,6	77	%0,11	%1,69	%0,04
2010	220,4	1863,2	74	%0,10	%0,88	%0,03
2011	543,1	10108,5	21,3	%0,17	%3,21	%0,01
2012	192,5	1840,1	13,4	%0,09	%0,82	%0,01
2013	116,8	8021,4	21,5	%0,03	%2,05	%0،01
2014	-	6748,4	39,3	-	%0,20	%0,01

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014**، ص،ص،ص:13،14،20.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،**مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2015،ص،ص،ص:14،15،24.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية(الأونكتاد)، **تقرير الاستثمار العالمي**،2014، ص:20.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن في سنة 2001 تصدرت قطر المرتبة الأول بين الجزائر وتونس بمبلغ إجمالي قدره 17,21 مليون دولار طبقا لإحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،تليها الجزائر بمبلغ 9,3 مليون دولار ،لتأتي تونس في المرتبة الثالثة بمبلغ 5561 مليون دولار .أما في سنة فقد 2002 فقد ارتفع وبشكل ملحوظ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر بمبلغ 98,6 مليون دولار بنسبة 0,32% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية، وتأتي في المرتبة الثانية تونس بمبلغ 6,33 مليون دولار أي بنسبة 0,02% ،أما بخصوص قطر فكان المبلغ سالب يقدر ب (21,04) مليون دولار بنسبة (0،07%)، وفي سنة 2003 شهدت قطر ارتفاع ملحوظ لتأتي في المرتبة الأولي بمبلغ 88,2 مليون دولار أما الجزائر فقد انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها ليصل إلى 28 مليون دولار ،أما بخصوص تونس فقد انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها ليصل إلى 5,4 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 0,03% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية ،أما في 2004 فقد احتلت قطر المرتبة الأولي بمبلغ 437،9 مليون دولار أي بنسبة 0،55% ،وتأتي بعد ذلك الجزائر بمبلغ 235 مليون دولار بنسبة 0،29% أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب تونس بمبلغ منخفض مقارنة بسنوات السابقة ويقدر ب04 مليون دولار أي بنسبة 0,005% ،أما سنة 2005 حافظة قطر على المرتبة الأولي بمبلغ 351,9 مليون دولار وتأتي بعد ذلك تونس بمبلغ 12,3 مليون دولار ،أما الجزائر فكان الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها بالقيمة السالبة (20,2) مليون دولار أما سنة 2006 فقد أنخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من قطر ولكنها حافظة على المرتبة الأولى بمبلغ 127,4 مليون دولار، لتأتي الجزائر وتونس بمبالغ متقاربة تقدر ب34,6 مليون دولار و 33,1 مليون دولار على التوالي أما بخصوص الفترة من 2007-2010 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول الثلاث تذبذب، ليصل سنة 2011 في قطر إلى 10108,5 مليون دولار لتحتل المرتبة الأولى وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية بمبلغ 543 مليون دولار ،وبعد ذلك تونس في المرتبة الثالثة بمبلغ 21,3 مليون دولار، أما في الفترة من 2012-2014 فقد انخفض في الدول الثلاث نتيجة للأوضاع السياسية السائدة في الوطن العربي.

2- أهم الدول العربية و الأجنبية المستثمرة في كل من الجزائر، قطر وتونس: لقد تمكنت الجزائر، قطر وتونس من جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية لبعض الدول ولي توضح ذلك سيتم التعرف على كل دولة من الدول الثلاث قيد الدراسة من حيث أهم الدول العربية و الأجنبية المستثمرة فيهم.

2-1: أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، قطر وتونس مابين يناير2003 ومايو 2015

استطاعت الدول الثلاثة من تحقيق استثمارات واردة من الدول العربية خلال الفترة من 2003-2015 وذلك بفضل مناخهم الاستثماري.

2-1-1- في الجزائر: تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية ،والتي مكنتها من جذب الاستثمارات العربية والجدول التالي يوضح أهم الدول العربية المستثمرة فيها من خلال عدد الشركات عدد المشاريع ، عدد الوظائف والتكلفة بالمليون دولار.

الجدول رقم(2-12): أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر مابين يناير 2003 ومايو 2015

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	الإمارات	25	26	115661	15280
02	مصر	09	11	7350	4178
03	قطر	02	02	3089	2150
04	تونس	17	22	2018	1132
05	السعودية	08	13	3464	933
06	ليبيا	01	01	819	321
07	المغرب	07	07	437	129

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2015، ص:119.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى لأهم الدول العربية المصدرة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2015 بعدد شركات تقدر ب25 شركة أي بنسبة 36% من أجمالي الشركات العربية المصدرة في الجزائر وكذلك بعدد من المشروعات التي قدرت خلال هذه الفترة ب26 مشروع أي ما يقارب 32% من أجمالي المشاريع الدول العربية المصدرة في الجزائر ،وعدد الوظائف التي قدرة بحوالي 40% من أجمالي عدد الوظائف لأهم الدول العربية المصدرة في الجزائر والتي قدرة تكلفتها بحوالي 63% من أجمالي التكاليف. وتأتي مصر في المرتبة الثانية لأهم الدول العربية المصدرة في الجزائر والتي وصل عدد شركاتها إلى 09 شركات بنسبة تقدر ب13% من أجمالي الشركات المصدرة في الجزائر وعدد المشروعات التي وصلت إلى 26 مشروع أي حوالي 32%

من إجمالي عدد المشروعات، وبنسبة عدد الوظائف التي قدرت ب40% من أجمالي عدد الوظائف بتكلفة حوالي 17% من أجمالي التكاليف. وتأتي بعد ذلك قطر بنسبة 03% من عدد الشركات وبتكلفة قدرت بحوالي 10% من أجمالي التكاليف، وفي المرتبة الربعة، الخامسة والسادسة تأتي كل من تونس، السعودية و ليبيا على التوالي بتكاليف قدرت بحوالي 05%، 04%و 01% على التوالي لتأتي المغرب في المرتبة الأخيرة بتكلفة قدرت ب129.

2-1-2- في قطر:رغم صغر مساحتها إلا أن قطر تعتبر من الدول العربية الجاذبة للاستثمار العربية والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم(2-13): أهم الدول العربية المستثمرة في قطر ما بين يناير 2003 ومايو 2015

الترتيب	الدول المصدرة	التكلفة بالمليون دولار
01	البحرين	13756
02	الإمارات	7897
03	الكويت	721
04	مصر	335
05	السعودية	108
06	سلطنة عمان	105

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2015، ص:115.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن دولة البحرين تحتل المركز الأول من أهم الدول العربية المستثمرة في قطر خلال الفترة 2003-2015 بتكلفة تقدر ب13756 مليون دولار أي بنسبة 60،01% من إجمالي تدفقات الاستثمار لأهم الدول العربية المستثمرة في قطر تأتي بعدها في المركز الثاني الإمارات بتكلفة تقدر بحوالي 7897 مليون دولار أي بنسبة 34،45%، وتأتي بعد ذلك في المركز الثالث الكويت بتكلفة تقدر ب721 مليون دولار إما المرتبة الرابعة الخامسة فكانت لمصر و السعودية على التوالي و احتلت سلطنة عمان المرتبة الأخيرة بتكلفة تقدر ب105 مليون دولار.

2-1-3- في تونس: نجحت تونس في عام 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1060 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الانكتاد تمثل ما نسبته 2,4% من الإجمالي العربي لنفس العام[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2015، ص:114.

الجدول رقم(2–14): أهم الدول العربية المستثمرة في تونس مابين يناير 2013 ومايو 2015

الترتيب	الدول المصدرة	التكلفة بالمليون دولار
01	الإمارات	14839
02	البحرين	6000
03	الكويت	271
04	قطر	245
05	الجزائر	117
06	السعودية	61
07	المغرب	25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2015، ص:115.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإمارات احتلت المركز الأول من أهم الدول العربية المستثمرة في تونس خلال الفترة 2003-2015 بتكلفة تقدر ب14839 أي بنسبة 68,8% من إجمالي تكاليف الدول العربية المستثمرة في تونس، إما المركز الثاني فكان من نصيب البحرين بتكلفة تقدر بحوالي 6000 مليون دولار وبنسبة 27,8% ،إما المركز الثالث ،الرابع و الخامس فكان من نصيب الكويت ،قطر و الجزائر على التوالي أما المركز الأخير فكان من نصيب المغرب بتكلفة تقدر ب25 مليون دولار.

2-3: أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر ،قطر وتونس مابين يناير 2003 ومايو 2015.

لم تكن الدول العربية وحدها التي استطاعت الجزائر ،قطر وتونس جذب استثماراتها بل كذلك الدول الأجنبية و سيتم توضح ذلك فما يلي.

3-2-1- في الجزائر: نجحت الجزائر في عام 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الأونكتاد تمثل ما نسبته 3,4% من الإجمالي العربي لنفس العام[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2015، ص:118.

الجدول رقم(2–15): أهم 10 دول أجنبية مستثمرة في الجزائر مابين يناير 2003 ومايو 2015

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	إسبانيا	20	24	6702	7860
02	فرنسا	62	81	10011	5950
03	فيتنام	02	02	1999	4743
04	سويسرا	07	12	5874	4178
05	المملكة المتحدة	18	24	2033	3738
06	الولايات المتحدة	31	34	3210	3303
07	لوكسمبورغ	01	03	4349	2447
08	تركيا	05	05	4628	1941
09	روسيا	03	04	580	1346
10	ألمانيا	14	17	4922	669

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2015، ص:119.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إسبانيا احتلت المرتبة الأولى من حيث أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 بعدد من الشركات التي تصل إلى 20 شركة أي بنسبة 12% ووصلت عدد المشاريع إلى 24 مشرع أي حوالي 12% وعدد الوظائف التي وصلت إلى 6702 وظيفة أي ما يقدر ب 15% بتكلفة تصل 7860 مليون دولار أي ما يقدر ب22% من أجمالي التكاليف والتي من خلالها تم ترتيب الدول العشرة ،وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعدد شركات تصل إلى 62 شركة بنسبة 38% وعدد من المشروعات التي تصل إلى 81 أي حوالي 39% ولكنها تأتي في المرتبة الثانية لأن التكلفة وصلت إلى 5950 مليون دولار أي ما يقدر ب16% وتأتي بعد ذلك كل من فيتنام ،سويسرا ،المملكة المتحدة و الولايات المتحدة على التوالي بنسب تقدر ب13%، 12%، 10% و09% على التوالي وهي نسب متقارب لتصل ألمانيا في المرتبة الأخيرة بنسبة تقدر ب02%.

3-2-2- في قطر:أن قطر من الدول العربية التي يمكن القول أنها استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(2–16): أهم الدول 10 الأجنبية المستثمرة في قطر مابين يناير 2003 ومايو 2015

الترتيب	الدول المصدرة	التكلفة بالمليون دولار
01	الولايات المتحدة	31439
02	اليابان	9393
03	النرويج	6575
04	فرنسا	6338
05	الدنمارك	5643
06	هولندا	4823
07	ألمانيا	3271
08	المملكة المتحدة	2632
09	الهند	1878
10	سنغافورة	1471

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2015، ص:155.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة تأتي في المركز الأول بتكلفة تقدر ب31439 مليون دولار أي ما يقدر بنسبة 42,80% من إجمالي تكاليف الدول العشرة المستثمرة في قطر ،إما المركز الثاني فكان من نصيب اليابان بتكلفة تقدر ب9393 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 12,79% وجاءت في المركز الثالث، الرابع والخامس كل من نرويج، فرنسا و الدنمارك بتكاليف تقدر ب6575 مليون دولار، 6338 مليون دولار و 5643 مليون دولار على التوالي، أما المركز الأخير فكان من نصيب سنغافورة بنسبة تقدر ب02% وبتكلفة 1471 مليون دولار.

3-2-3: في تونس: استطاعت تونس جذب استثمارات أجنبية في الفترة 3003-2015 وذلك من خلال تحسين مناخها الاستثماري و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(2-17): أهم 10دول أجنبية مستثمرة في تونس خلال الفترة 2003–2015

الترتيب	الدول المصدرة	التكلفة بالمليون دولار
01	فرنسا	3437
02	المملكة المتحدة	2852
03	ايطاليا	2274
04	الولايات المتحدة	1989
05	إسبانيا	1851
06	النمسا	1303
07	ألمانيا	915
08	اليابان	902
09	السويد	692
10	تركيا	686

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2015، ص:115.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاء أن فرنسا احتلت المركز الأول من أهم الدول الأجنبية المستثمرة في تونس خلال الفترة 2003-2015 بتكلفة تقدر ب3437 مليون دولار أي بنسبة 20,34% من إجمالي تكاليف الدول الأجنبية المستثمرة في تونس في الفترة 2003-2015 ،إما المركز الثاني فكان من نصيب المملكة المتحدة بتكلفة تقدر ب 2852 مليون دولار أي بنسبة 16,87% ،المركز الثالث ،الرابع و الخامسة كانت من نصيب كل من ايطاليا، الولايات المتحدة و إسبانيا على التوالي بنسبة تقدر ب13,45%، 11,77% و 10,95% على التوالي.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات في الجزائر، قطر وتونس

لكل دولة من الدول الثلاث مجموعة من القطاعات التي تعتمد عليها في الاستثمارات الواردة لها، لنجد أن الجزائر و قطر تعتمد على قطاع المحروقات بنسب كبيرة جدا، أما بنسبة لتونس فتعتمد على قطاع العقارات بنسبة كبيرة في الفترة من 2003-2015 حسب إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

1- الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003-2015

عملت الجزائر على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل انسياب

الاستثمارات الأجنبية المباشر، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وركزت كثير على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المعادن، الطائرات و المواد الكيميائية، الفنادق والسياحة، البناء مواد البناء وبعض القطاعات

الأخرى، وإن القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، هو قطاع المحروقات، و من خلال الشكل التالي سيتم توضيح ذلك.

الشكل رقم(2–1): الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي مابين يناير 2013 ومايو 2015

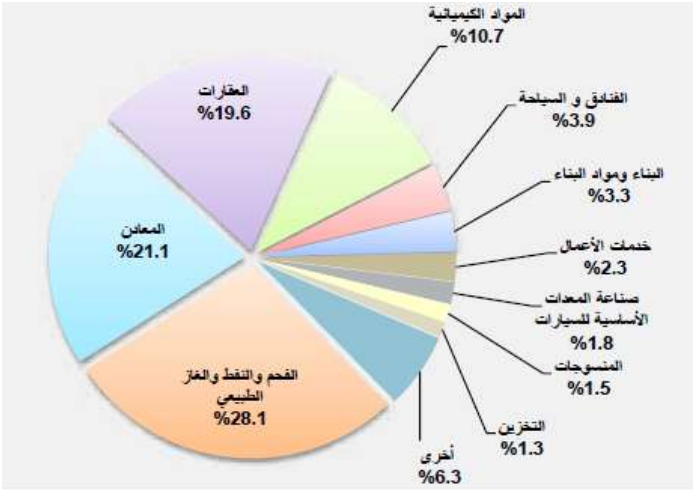

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، بالكويت، 2015، ص: 119.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قطاع المحروقات يحتل المرتبة الأولي بنسبة 28% من بين التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة للجزائر خلال الفترة 2003-2015 والتي وصلت فيها عدد الشركات إلى 22 شركة وبعدد من المشاريع تقدر ب28 مشروع وبتكلفة إجمالية قدرها 19130 مليون دولار ، أما المرتبة الثانية فكانت لقطاع المعادن بنسبة 21%ووصلت عدد الشركات المستثمرة في هذا القطاع إلى 17 شركة وعدد مشاريع تقدر ب21 مشروع وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا القطاع بمبلغ 14371 مليون دولار، أما المرتبة الثانية فكانت لقطاع العقارات التي وصلت بنسبة إلى 20% ،وعدد الشركات وصلت إلى 14 شركة وبعدد مشاريع تقدر ب19 مشروع خلال الفترة 2003-2015 وبتكلفة إجمالية تقدر ب13343 مليون دولار ،أما المرتبة الرابعة حسب التوزيع القطاعي فكانت لقطاع المواد الكيميائية بنسبة 11% ووصلت فيه عدد الشركات المستثمرة إلى 12 شركة ، وعدد من المشاريع تصل إلى 14 مشروع بتكلفة إجمالية مبلغها 7294 مليون دولار ،أما المرتبة الخامسة فكانت لقطاع الفنادق و السياحة بنسبة 04% وهي نسبة منخفضة ويمكن القول حسب إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن الجزائر تفتقر لقطاع السياحة ، لتأتي بعد ذلك في المرتبة السادسة قطاع البناء و مواد البناء بنسبة 03% بعدد شركات مستثمرة تصل إلى 09 شركات وبعدد مشاريع تصل إلى 14 مشروع والتكلفة الإجمالية لهذا القطاع تصل إلى 2238 مليون دولار في الفترة من 2003–2015، أما المرتبة السابعة و الثامنة فكانت لقطاع خدمات الأعمال بمبلغ إجمالي 1599 مليون دولار و قطاع صناعة المعدات الأساسية

للسيارات بمبلغ إجمالي 1252 على التوالي وبنسبة متساوية تصل إلى 02%، أما المرتبة التاسعة و العاشرة فكانت لقطاع المنسوجات بمبلغ إجمالي 997 مليون دولار و قطاع التخزين بمبلغ إجمالي 858 على التوالي وبنسبة متساوية تصل إلى 01% ،أما القطاعات الأخرى فكانت تقدر بنسبة 06% وبمبلغ إجمالي 4282 مليون دولار.

2- الاستثمارات الواردة إلى قطر حسب التوزيع القطاعي مابين يناير2003 ومايو 2015

تعتبر قطر من الدول الغنية بمصادر الطاقة الأولية فهي تحتل المركز الثالث في العالم من حيث حجم احتياطي الغاز الطبيعي، إضافة إلى امتلاكها لاحتياطي لا بأس به من البترول الخام.

ويعلب قطاع المحروقات الدور الرئيسي في الاقتصاد القطري، حيث يشكل الجزء الأعظم من الواردات القطرية ومصدر الدخل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك قطاعات أخرى جاذبة للاستثمارات الواردة لقطر مثل قطاع العقارات و قطاع المواد الكيميائية وقطاع الفنادق والسياحة وقطاعات أحرى سيتم التعرف عليها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-2): الاستثمارات الواردة إلى قطر حسب التوزيع القطاعي مابين يناير2003 ومايو 2015

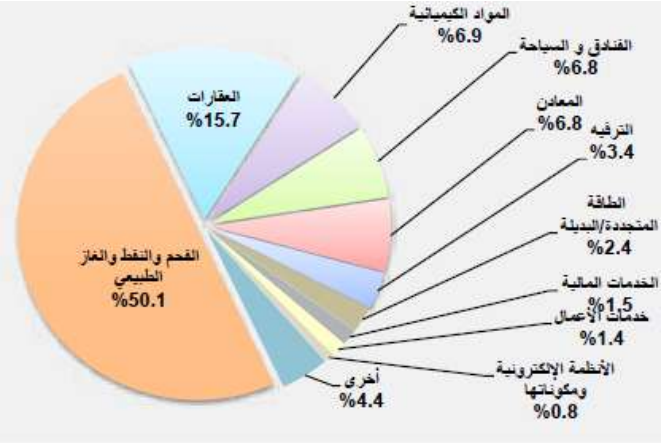

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، بالكويت، 2015، ص:15

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قطاع المحروقات هو الذي في المرتبة الأولى من حيث التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة لقطر خلال الفترة 2003-2015 بنسبة تقدر ب50% من إجمالي تكلفة هذا القطاع والتي تقدر ب54919 مليون دولار و بعدد شركات مستثمرة في هذا القطاع وصلت إلى 24 شركة وبعدد من المشاريع تقدر ب32 مشروع ، وتقدر عدد الوظائف المتاحة في هذا القطاع إلى 10491 وظيفة، أما المرتبة الثانية فكانت لقطاع العقارات والتي وصلت نسبته إلى16% من التكلفة الإجمالية والتي تقدر ب17215 مليون دولار وتقدر عدد الشركات المستثمرة في هذا القطاع إلى 25 شركة و بعدد من المشاريع والتي وصلت خلال الفترة 2003-2015 إلى 30 مشروع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع المواد الكيميائية و التي تقدر تكلفته الإجمالية ب

7560 مليون دولار وبنسبة تقدر ب 07% و تصل عدد الشركات المستثمرة في هذا القطاع إلى 18 شركة وبعدد من المشاريع وصلت خلال الفترة 2003-2015 إلى 19 مشروع ،أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب قطاع الفنادق و السياحة والتي وصلت تكلفته الإجمالية إلى 7445 مليون دولار خلال الفترة 2003-2015 و بنسبة تقدر ب07% ووصلت عدد الشركات في هذا القطاع إلى 35 شركة وبعدد من المشاريع وصلت إلى 45 مشروع و تصل عدد الوظائف في هذا القطاع خلال الفترة 2003-2015 إلى 6674 وظيفة ،أما المرتبة الخامسة فكانت من نصيب قطاع المعادن بنسبة تقدر ب07% من إجمالي التكاليف ووصلت التكلفة الإجمالية في هذا القطاع إلى 7418 مليون دولار خلال القترة المدروسة وتقدر عدد الشركات المستثمرة في هذا القطاع إلى 08 شركات، المراتب السادسة، السابعة والخامسة فكانت من نصيب قطاع الترفيه وقطاع الطاقة المتجددة وقطاع الخدمات المالية بنسب تقدر ب03%، 02% و 02% على التوالي.

3- الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي مابين يناير 2003 و مايو 2015.

تمكنت تونس من جذب الاستثمارات الواردة لها و توزيعها حسب القطاعات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-3): الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي مابين يناير 2003 ومايو 2015

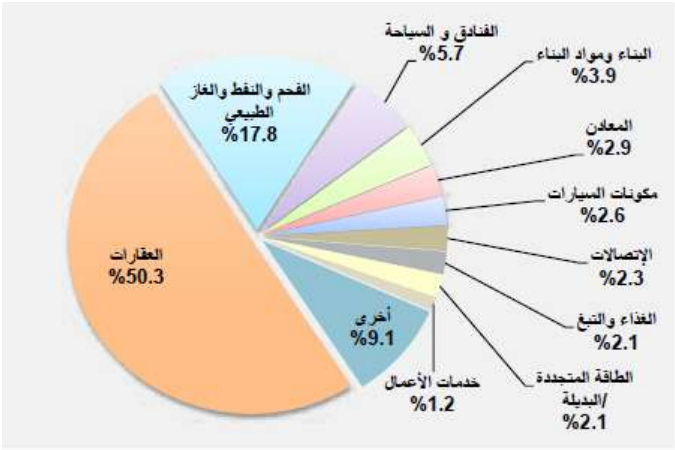

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، بالكويت، 2015، ص:115.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قطاع العقارات في المرتبة الأول بنسبة 50% من إجمالي تكاليف القطاعات المستثمرة في تونس ووصلت تكلفة هذه القطاع إلى مبلغ إجمالي يقدر ب20562 مليون دولار خلال الفترة 2003-2015 حسب إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وتقدر عدد الشركات المستثمرة في هذا القطاع بحوالي 05 شركات و بعدد من المشاريع وصلت إلى 07 مشاريع أما بخصوص عدد الوظائف المتاحة في هذه القطاع فهي تقدر ب14088 وظيفة، أما المرتبة الثانية فكانت لقطاع الفحم ونفط والغاز الطبيعي والتي وصلت نسبته 18% من إجمالي تكاليف القطاعات خلال الفترة 2003-2015 ووصلت

عدد الشركات المستثمرة في هذا القطاع إلى 22 شركة وعدد المشاريع في هذا القطاع تقدر ب28 مشروع وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا القطاع ب7265 مليون دولار ، قطاع الفنادق والسياحة في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر ب06% ووصلت التكلفة الإجمالية لهذا القطاع خلال الفترة المدروسة إلى 2342 مليون دولار حسب تقرير مناخ الاستثمار في 2015 وتقدر عدد الشركات في هذا القطاع إلى 17 شركة ووصلت عدد المشاريع في هذا القطاع إلى 25 مشروع ، أما المرتبة الرابعة فكانت لقطاع البناء ومواد البناء بنسبة تصل إلى 04% ويقدر المبلغ الإجمالي لهذا القطاع ب1612 مليون دولار، أما بخصوص قطاع المعادن و قطاع مكونات السيارات فتصل نسبتهم من إجمالي تكاليف القطاعات إلى 02%، وهناك قطاعات أخري مستثمرة في تونس خلال الفترة 2003-2015 تصل نسبتهم إلى 09%.

المطلب الثالث:دور مناخ الاستثمار في القدرة التنافسية

قد تمت الإشارة إلى مفهوم مناخ الاستثمار و أهميته بالإضافة إلى تحديد أهم مؤشراته،كما تمت الإشارة كذلك إلى التنافسية بمختلف تعاريفها و مؤشراتها، أنواعها و سياسات دعم القدرة التنافسية، وهذا ما احتواه الفصل الأول و الذي يمثل الجانب النظري من الدراسة، و في هذا المطلب ستتم دراسة انعكاس مناخ الاستثمار على مختلف مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي.

1- انعكاس تدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، قطر وتونس

يتم التطرق هنا إلى دراسة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر،تونس و قطر

الجدول رقم(2– 17) يبين انعكاس تدفق الاستثمار على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2014

الدولة / السنة	الجزائر			تونس			قطر		
	تدفق الاستثمار (بالمليون دولار)		النمو الاقتصادي	تدفق الاستثمار (بالمليون دولار)		النمو الاقتصادي	تدفق الاستثمار (بالمليون دولار)		النمو الاقتصادي
	الوارد	الصادر	(%)	الوارد	الصادر	(%)	الوارد	الصادر	(%)
2009	2746,2	214,4	2,40	1687,8	77	3,10	8124,7	3214,6	8,60
2010	2300,2	220,4	3,30	1512,5	74	3,70	4670	1863,2	16,30
2011	2580,2	543,1	2,4	1147,8	21,3	1,9	938,5	10108,5	13,0
2012	3052,3	192,5	3,3	1603,2	13,4	3,6	395,9	1840,1	6,2
2013	2661,1	116,8	2,8	1117,2	21,5	2,3	840,4	8021,4	6,3
2014	1488	-	4,1	1060,2	39,3	2,3	1040,4	6748,4	6,1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي لمؤشرات الأداء 2000–2017**، العدد الفصلي الرابع، 2015، ص ص:6.

–الملاحق جدول رقم (04)، (05).

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن في سنة 2009 يقدر الاستثمار الوارد للجزائر ب 2746,2 مليون دولا أما الصادر فكانت نسبته 214,4 مليون دولار فكان معدل النمو 2,40% نفس الشيء بالنسبة لتونس فقدر الاستثمار الوارد ب 1687,8 مليون دولار و الصادر ب77 مليون دولار فارتفعت نسبة النمو إلى 3,10% أما قطر و في نفس السنة كان تدفق الاستثمار الوارد فيها بنسبة 8.1247 ملين دولار و الصادر بنسبة 3214.6 مليون دولار نتج عنه زيادة في النمو قدرت ب8.60% أي هناك علاقة طرية بين تدفق الاستثمار الصادر خاصة و النمو وهي واضحة و في سنة 2010 بقي الحال كما هو بالنسبة للدول الثلاث فمثلا قطر قدر الاستثمار الصادر ب1863 مليون دولار و هو ما أدى إلى الارتفاع الهائل للنمو حتى وصل 16.30% و هذا ما يترجم العلاقة الطردية الموجودة بين تدفق الاستثمار الصادر وبين النمو، لكن في سنتي 2012-2013 الملفت للانتباه أن قطر انخفض معدل النمو فيها مقارنة لما كانت عليه حيث قدر ب6,2% و6.3% على التوالي و هذا راجع لارتفاع تدفق الاستثمار الوارد، و عليه فإن تدفق الاستثمار ينعكس على معدل النمو بالإيجاب إذا كان الصادر أكثر من الوارد من خلال زيادة حجم الإنتاج الموجه للتصدير و التقليل من الواردات، كذلك نجد أن تدفق الاستثمار يؤدي إلى جلب رأس المال و المهارات التنظيمية إضافة إلى ذلك التكنولوجيا الحديثة بفعل الشركات متعددة الجنسيات، و يعمل أيضا تدفق الاستثمار على التقليص من نسبة البطالة مما يدفع إلى تحقيق نمو اقتصادي.

2:انعكاس على ميزان المدفوعات الجزائري، القطري والتونسي

يتم التطرق هنا إلى توضيح تأثير تدفق الاستثمار على ميزان مدفوعات الجزائر، تونس وقطر

الجدول رقم(2-18): يوضح انعكاس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2014

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

البيان / السنة	الجزائر			تونس			قطر		
	تدفق الاستثمار (بالمليون دولار)		ميزان المدفوعات	تدفق الاستثمار		ميزان المدفوعات	تدفق الاستثمار		ميزان المدفوعات
	الوارد	الصادر		الوارد	الصادر		الوارد	الصادر	
2010	2300,2	220,4	15320,0	1512,5	74	(1392)	4670	1863,2	12195,9
2011	2580,2	543,1	20127,0	1147,8	21,3	(1667,3)	938,5	10108,5	(14343,6)
2012	3052,3	192,5	12136,0	1603,2	13,4	1439,2	395,9	1840,1	16079,5
2013	2661,1	116,8	134,0	1117,2	21,5	(2.4591)	(840,4)	8021,4	9063,8
2014	1488	-	240,0	1060,2	39,3	(2976,9)	1040,4	6748,4	1367,9

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الملحق الجدول رقم(03).

من الجدول أعلاه تبين أن تدفق الاستثمار الصادر بالنسبة لكل من الجزائر، تونس وقطر سنة 2010 لوحظ العجز في ميزان المدفوعات لتونس قدر ب139,2 مليون دولار مع أن تدفق الاستثمار الوارد لم يرتفع و حققت كل من الجزائر و قطر فوائض في موازين مدفوعاتها بنسب عالية، أما في 2011 بقي ميزان مدفوعات تونس يسجل العجز مع انخفاض كبير لنسبة تدفق الاستثمار الصادر و لوحظ كذلك تسجيل قطر للعجز في ميزان مدفوعاتها من نفس السنة نظرا لارتفاع تدفق الاستثمار الوارد بنسبة عالية من 4670 مليون دولار في 2010 إلى 938.5 مليون دولار سنة 2011 و في باقي السنوات فنجد أن ميزان مدفوعات الجزائر حقق الفائض وذلك لكثرة تدفق الاستثمار الصادر على الوارد لكن تونس سجلت العجز في ميزانها بالرغم من ارتفاع الاستثمار الصادر فيها و لو بنسب ضئيلة و كذلك قطر إلا أن ميزان مدفوعاتها انخفض كثيرا سنة 2013 و هو بسبب الجز المسجل في الاستثمار الوارد و منه فإن انعكاس تدفق الاستثمار على ميزان المدفوعات يكون بتأثيره على حساب رأس المال المسجل فيه أصلا حيث تؤثر عليها بالسلب نتيجة تحويل الأرباح و رؤوس الأموال إلى الخارج و بالإيجاب عن طريق الوصول إلى الأسواق الدولية من حيث زيادة القدرة التصديرية و تنويع القاعدة الاقتصادية.

3- انعكاس على سعر الصرف الجزائري، القطري والتونسي

تم التطرق إلى دراسة أثر تدفق الاستثمار الأجنبي على سعر الصرف للجزائر،تونس و قطر

الجدول رقم (2-19): يوضح انعكاس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف خلال 2010-2014

الدولة / السنة	الجزائر			تونس			قطر		
	تدفق الاستثمار (بالمليون دولار)		سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)	تدفق الاستثمار (بالمليون دولار)		سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)	تدفق الاستثمار (بالمليون دولار)		سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)
	الوارد	الصادر		الوارد	الصادر		الوارد	الصادر	
2010	2300,2	220,4	74,3908	1512,5	74	1,4314	4670	1863,2	3,6400
2011	2580,2	543,1	72,9379	1147,8	21,3	1,4079	938,5	10108,5	3,6400
2012	3052,3	192,5	77,5360	1603,2	13,4	1,5618	395,9	1840,1	3,6400
2013	2661,1	116,8	79,3684	1117,2	21,5	1,6253	(840,4)	8021,4	3,6400
2014	1488	-	-	1060,2	39,3	1,7001	1040,4	6748,4	3,6400

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على:

- الملاحق جدول رقم (01)، (02) و (04).

من خلال الجدول أعلاه تبين أن الجزائر في سنة 2010 كان تدفق الاستثمار الوارد بقيمة تقدر ب 2300,2 مليون دولار أما الصادر فقدر ب220,4 مليون دولار ليبلغ سعر الصرف في تلك الفترة 74,3908 دولار و حققت تونس في نفس الفترة تدفقات استثمار واردة قدرت ب1512,5 مليون دولار و الصادرة بنسبة 74 مليون دولار و هذا ما أدى إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 1,4314 دولار، أما قطر فارتفعت فيها قيمة الاستثمار الوارد ب4670 مليون دولار على الصادر الذي قدر ب1863,2 مليون دولار بسعر صرف 3,6400 دولار و لوحظ على فترة الدراسة بالنسبة لكل من الجزائر و تونس أنه كلما زاد تدفق الاستثمار الصادر انخفض سعر الصرف وكلما ارتفع الاستثمار الوارد ارتفع سعر الصرف ،فمثلا في سنة 2011 بلغت نسبة الاستثمار الصادر ب 543,1 مليون دولار بسعر صرف 72,9379 دولار و ذلك مع ارتفاع الاستثمار الوارد و هذا مقارنة بالسنة التي تسبقها ،أيضا نجد أن تونس مثلا في 2012 قدر الاستثمار الصادر فيها بنسبة 13,4 مليون دولار و ارتفع سعر الصرف خلالها من 1,4079 دولار في السنة التي تسبقها إلى1,5618 دولار في سنة 2012 و هذا ما تفسره الزيادة في الاستثمار الوارد حيث كان بنسبة 1,4079 مليون دولار في2011 إلى 1,5618دولار في 2012 و هذا ما يدل على حاجة الدولتين لجذب الاستثمارات الأجنبية قصد كسب العملة الصعبة على عكس دولة قطر التي لم تتأثر بارتفاع وانخفاض تدفق الاستثمار الصادر و الوارد طول فترة الدراسة

على سعر صرفها حيث تميز بالثبات و الاستقرار عند نسبة 3,6400 دولار و هذا يعني أن قطر لا تعتمد في مصادرها تمويلها على تدفقات الاستثمار بصفة كبيرة .

خلاصة الفصل:

اتضح من دراسة هذا الفصل أن بذلت كل من الدول الجزائر ،قطر وتونس جهود معتبرة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمارات بما في ذلك من تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار و إبرام اتفاقيات دولية وإقليمية من أجل تشجيع الاستثمارات و أعطاء ضمانات ، كما تبين من الدراسة فعالية قوانين الاستثمار في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فمثلا في الجزائر نتج عن الأمر رقم 01-03 الصادر في 2001 والأمر رقم 08-06 الصادر في 2006 زيادة في تدفقات الاستثمارية.

استطاعت كل من الجزائر ،قطر وتونس المساهمة بنسب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر منهم لدول العربية بنسب متفاوتا خلال الفترة المدروسة ولكن خلال الفترة 2001-2006 كانت الجزائر في المرتبة الأولي من بين الدول الثالث وذلك راجع إلى تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار و تلها بعد ذلك قطر و تونس على التوالي.

تمكنت كل من الجزائر ،قطر وتونس من جذب العديد من الدول العربية والأجنبية من أجل الاستثمار حيث نجد أن المرتبة الأول من الدول العربية في الجزائر و تونس كانت من نصيب الإمارات، أما قطر المرتبة الأولى من الدول الأجنبية المستثمرة فيها كانت لي الولايات المتحدة.

أحتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى في الفترة المدروسة في كل من الجزائر وقطر وذلك يدل على أن هذه الدول تعتمد على قطاع المحرقات بنسب كبيرة جدا، أما تونس فتعتمد على قطاع العقارات بنسبة 50%.

الفهرس

المحتوي	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس	**ا – ا**
قائمة الجداول والأشكال	**ا–ا**
الـــــمـــقـــدمـــــة	**أ–و**
الفصل الأول: الإطار النظري لمناخ الاستثمار والتنافسية	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: مفهوم مناخ الاستثماري	**08**
المطلب الأول: مناخ الاستثماري ومفاهيمه الأساسية وأهميته	**08**
1- مدخل عام حول مناخ الاستثمار	**10**
2- أهمية مناخ الاستثمار	**10**
المطلب الثاني: مؤشرات مناخ الاستثمار	**11**
الفرع الأول: المؤشرات الدولية	**11**
الفرع الثاني: المؤشرات الإقليمية	**16**
المطلب الثالث: محددات مناخ الاستثمار	**17**
1- المحددات السياسية	**17**
2- المحددات الاقتصادية	**18**
3-المحددات القانونية	**18**
المبحث الثاني:عموميات حول التنافسية	**19**
المطلب الأول: ماهية للتنافسية	**19**
الفرع الأول: تعاريف عامة حول التنافسية	**19**
الفرع الثاني:أهمية التنافسية	**20**
المطلب الثاني:أنواع و محددات التنافسية	**21**
الفرع الأول:أنواع التنافسية	**20**
الفرع الثاني:محددات التنافسية.	**22**
المطلب الثالث:إستراتيجيات التنافسية و مؤشراتها	**24**

الفرع الأول:إستراتيجيات التنافسية	24
الفرع الثاني:مؤشرات التنافسية	25
المطلب الرابع:سياسات تعزيز القدرة التنافسية	25
1-سياسات صناعية واعية	25
2-سياسة اختيار الرابحين	26
3-برامج تحديث الصناعة	26
4-سياسات تجارة خارجية منفتحة	26
5- دعم الابتكار و توطين التقانة	26
6-تجسير الفجوة الرقمية	26
المبحث الثالث: دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاديات العربية	27
المطلب الأول: الإطار التنظيمي لمناخ الاستثمار في الدول العربية	27
1- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	27
2- الاتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	27
3- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية	27
المطلب الثاني: تحليل القدرات التنافسية للدول العربية 2010-2013	28
1- القطاع الحقيقي	28
2- قطاع مالية الحكومة	29
3-قطاع المؤسسات و والحوكمة الرشيدة	30
4-قطاع بيئة الأعمال	30
5-القطاع النقدي المصرفي	31
6-القطاع الخارجي	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية اقتصاديات الجزائر، قطر وتونس	
تمهيد	35
المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، قطر وتونس	36
المطلب الأول: وضع مناخ الاستثمار في الجزائر	36
الفرع الأول:القوانين الخاصة بالاستثمار في الجزائر	36

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالاستثمار في الجزائر	37
الفرع الثالث: الاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجال الاستثمار	37
المطلب الثاني : واقع مناخ الاستثمار في قطر	39
الفرع الأول: قوانين الاستثمار في قطر	39
الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستثمار في قطر	39
الفرع الثالث: الهيئات المكلفة بالاستثمار في قطر	40
المبحث الثاني:القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائر، القطري والتونسي	42
المطلب الأول:القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري	42
1- مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري	42
2- مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري	43
3-مؤشرات التنافسية العالمية	44
المطلب الثاني:القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي	45
1- مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد التونسي	45
2-مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد التونسي	46
3- مؤشرات التنافسية العالمية للاقتصاد التونسي	45
المطلب الثالث:القدرة التنافسية للاقتصاد القطري	48
1- مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد القطري	48
2- مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد القطري	49
3-مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد القطري	49
المبحث الثالث: مناخ الاستثمار ودوره في تنافسية الاقتصاد الجزائري ،القطري والتونسي	51
المطلب الأول:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائر،قطر وتونس	51
1- تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة والصادرة في الجزائر ،قطر وتونس (مليون دولار)	51
2- أهم الدول العربية و الأجنبية المستثمرة في كل من الجزائر، قطر وتونس	54
المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات في الجزائر، قطر وتونس	60
1- الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003-2015	60
2- الاستثمارات الواردة إلى قطر حسب التوزيع القطاعي مابين يناير2003 ومايو 2015	62
3- الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي مابين يناير 2003 و مايو 2015.	63
المطلب الثالث:دور مناخ الاستثمار في دعم القدرة التنافسية الجزائرية، قطرية والتونسية	64

1-انعكاس تدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، قطر وتونس	**64**
2- انعكاس على ميزان المدفوعات الجزائري، القطري والتونسي	**66**
3- انعكاس على سعر الصرف الجزائري، القطري والتونسي	**67**
خلاصة الفصل	**69**
الـخـاتـمـة	**71**
قائمة المراجع	**75**
الملاحق	**79**

لقد عرف العالم تغيرات و تطورات في شتى المجالات و بالأخص المجال الاقتصادي فعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية عميقة هي التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول و أدت إلى التفاوت بينها من ناحية التقدم و التطور.

حيث أدى النظام العالمي الجديد المتمثل في تحرير قيود التجارة العالمية و تنامي الاندماج الدولي لمختلف الأسواق،و توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى وقوع النشاطات الاقتصادية تحت هاجس التنافس.و من هنا سعت العديد من الدول إلى تهيئة المناخ الاستثماري الملائم و ذلك بتحديث قوانين الاستثمار و تفعيل التشريعات من أجل التكيف مع التطورات العالمية و يعتبر هذا منهج علمي سليم لتعزيز الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لما تواجهه الاقتصاديات العربية خاصة من تحديات و عقبات و المتمثلة في بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة و القوة كما تشكل هذه الأخيرة فرصة للدول النامية للاستفادة ما أمكن منه و من التنافسية العالمية في ظل مناخ استثماري مناسب للمضي قدما باقتصاديات الدول العربية إلى الانفتاح على الأسواق الدولية و زيادة تحرير تجارة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم.

إذ تحتاج الدول و خاصة النامية منها إلى البحث عن مصادر تمويل ضخمة تؤهلها للرفع من قدرتها التنافسية ولهذا تسابقت العديد من الدول لتوفير بيئة مناسبة،و ذلك من خلال إزالة كل الحواجز و العراقيل التي تقف في طريقها لجلب رأس المال الأجنبي و لجذب الاستثمار الأجنبي .

فالجزائر، تونس و قطر تسعى كل منها إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة و رفع المستوى المعيشي و كسب مقومات و إمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية من خلال اكتساب مزايا و قدرات تنافسية إذ عملت هذه الدول على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين و التشريعات.

❖الإشكالية الرئيسية :

بناءا على ما سبق يتضح أن كل السياسات الجزائرية، القطرية والتونسية الرامية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية قصد تحسين تنافسيتها على الصعيد الدولي تواجه العديد من الصعوبات في مقدمتها توفير مناخ استثماري ملائم و عليه فإن السؤال المحوري الذي تستند إليه هذه الدراسة يتمثل في:

إلى أي مدى يساهم مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري، التونسي و القطري؟.

و عليه يتم طرح التساؤلات الفرعية المنبثقة من الإشكالية الرئيسية كالتالي:

1- ما المقصود بمناخ الاستثمار؟و ما هي أهم محدداته؟

2- ما لمقصود بالتنافسية ؟وفيما تتجلى أهميتها؟

3- هل تؤثر تعديلات القوانين الخاصة بالاستثمار على تدفقات الاستثمار؟

4-كيف تعمل كل من الجزائر تونس و قطر على تحسين القدرة التنافسية لاقتصادياتها ؟

❖فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة تم اقتراح الفرضيات التالية:

1-مناخ الاستثمار هو مفهوم ديناميكي مركب ينطوي تحت الأبعاد القانونية و السياسية،الاقتصادية تشمل مجموعة التشريعات والقوانين، بالإضافة إلى السياسة الاجتماعية. و يشتمل على المحددات القانونية،السياسية،الاجتماعية و الاقتصادية.

2-تعبر التنافسية عن القدرة في تقديم السلع و الخدمات بدرجة أحسن و أفضل من المنافسين سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة أو القطاع.

3-يمكن أن تؤثر تعديلات القوانين الخاصة بالاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال البرامج المستعملة في الاقتصاد.

4-يؤدي التحسن في مؤشرات الأداء الداخلي و الخارجي و كذا مؤشر التنافسية العالمية إلى الرفع من القدرة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري التونسي و القطري.

❖أهداف الدراسة :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

✍عرض ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية.

✍معرفة مدى توفر مناخ الاستثمار على بعض المتغيرات .

✍توضيح الإطار المفاهيمي للتنافسية و تبيان استراتجياتها و كذا مؤشراتها.

✍إبراز الجهود التي تبذلها الدول العربية للنهوض بقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

✍معرفة ترتيب الجزائر،تونس وقطر في مؤشر التنافسية العالمية.

❖أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي أن كل باحث أراد الخوض في دراسة ما أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن بين هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي:

✍ الأولى تنطلق من ما هو موضوعي حيث يعتبر الموضوع واحد من أهم المواضيع ذات الاهتمام في مجال التجارة الدولية.

✍أما الثانية تنطلق من ما هو ذاتي (شخصي) فهو موضوع حيوي من خلال محاولة تقييم مناخ الاستثمار لثلاث دول.

❖أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية سواء على مستوى المؤسسات أو القطاع أو الدولة، و كذا محاولة الدول العربية من توفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية،أيضا وجود مناخ استثماري ملائم يسهل على الاقتصاد المحلي من ولوج الأسواق الدولية و الاستفادة من خبرات الآخرين و بالتالي الدخول في التنافسية الدولية.

❖الدراسات السابقة :

تنحصر أهم هذه الدراسات فيما يلي:

✍ **الدراسة الأولي**:ريحان الشريف وهوام لمياء جامعة باجي مختار عنابة تحت عنوان **دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية**.والذي سلط الضوء على تنافسية الاقتصاد الجزائري في المجال الدولي ومختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للنهوض باقتصادها.

و من أهم نتائجها ما يلي:

-رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين و رغم تحسن بعض المؤشرات الكلية و رغم السيولة الهامة إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوروبية.

-يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من الأمور الهامة في هذا الصدد و ذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة و تطبيق سياسات اقتصادية و مالية و اجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية و الخدمية.

الدراسة الثانية: كاكي عبد الكريم جامعة ورقلة مذكرة ماجستير تحت عنوان **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري** والذي بدوره كذلك درس دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال معرفة تصنيف الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية بالإضافة إلى دراسة نتائج تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

-يلعب الاستثمار المباشر دورا مهما في الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية من خلال المحاكاة و - اكتساب الخبرات من المستثمر الأجنبي.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول عن مصادر تمويل دولية بديل عن المديونية و عبئها عن البلاد بالإضافة إلى كونه مكمل للادخار المحلي بدون أي التزام من الدول المضيفة.

-يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في القضاء عن البطالة من خلال زيادة معدلات التشغيل ذلك بتوفير مناصب شغل إضافية للعمالة المحلية.

✍**الدراسة الثالثة:** أحمد نصير جامعة الجزائر-3- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012** والتي اهتمت بدراسة تحديد قدرة ورشاده السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك خلال الفترة 1990-2012. و التي من نتائجها ما يلي:

-أن الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للجزائر بشكل عام.

-تعتبر الشركات متعددة الجنسيات القناة الرئيسية التي تدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي لما تتمتع به من مزايا احتكارية تتمثل في امتلاكها للتكنولوجيا الراقية.

-تثبت التجارب المختلفة للدول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و الدور الذي يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المضيفة.

حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة دور مناخ الاستثمار في تحسين و الرفع من القدرة التنافسية لكل من الجزائر تونس المغرب.

❖حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين زماني و مكاني ففي الإطار المكاني خصت الدراسة كل من الاقتصاد الجزائري التونسي و القطري أما الإطار ألزماني فقد حددت الدراسة الفترة مابين أوائل القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة.

❖المنهج والأدوات المستخدمة :

بالنسبة للمنهج المعتمد فقصد الإلمام بكل جوانب الدراسة من إشكالية رئيسية و تساؤلات فرعية و محاولة إثبات صحة أو نفي الفرضيات تم استخدام:

✓المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه ألمفهومي و نظرا لملائمة المنهج في ذلك

✓المنهج التحليلي التطبيقي وذلك لتقدير مدى ملائمة مناخ الاستثمار في دعم القدرة التنافسية للدول المدروسة وكذا تحليل البيانات و الإحصائيات المطروحة.

تم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة من الأدوات عملية و نظرية المختلفة كما يلي:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له؛
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفاء النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكنا؛
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.
- إحصائيات تقارير صندوق النقد الدولي؛
- المعهد العربي للتخطيط؛
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

❖صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال دراستنا هذه العديد من الصعوبات والعراقيل أهمها:

✍ تضارب الإحصائيات المتحصل عليها و المتعلقة بالأرقام حول اقتصاديات الدول الثلاث من تقرير لآخر ومن نشرة إحصائية لأخرى؛

✍ نقص المعلومات المتعلقة بالاقتصاد القطري و التونسي؛

✍ قلة المراجع التي تدرس علاقة مناخ الاستثمار بالتنافسية.

❖محتوى الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية و إثبات بعض الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى فصلين كل فصل إلى ثلاث مباحث كل مبحث إلى ثلاث مطالب على النحو الآتي:

الفصل الأول:الإطار النظري لمتغيرات الدراسة تم التطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية لمناخ الاستثمار مع ذكر محدداته و مؤشراته،ثم عموميات حول التنافسية شملت مختلف التعاريف و الأهمية و المحددات الأساسية لها،و أخيرا سلط الضوء على دور مناخ الاستثمار في تنافسية الاقتصاديات العربية خص بدراسة الإطار التنظيمي لمناخ الاستثمار و تحليل القدرات التنافسية للاقتصاديات العربية.

الفصل الثاني:و هو خاص بالجانب التطبيقي من الدراسة حيث تم التطرق فيه إلى وضع مناخ الاستثمار لكل من الجزائر،تونس و قطر بدراسة مختلف الهيئات و القوانين الخاصة بالاستثمار،أيضا دراسة القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الثلاث من خلال تحليل كل من مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي و مؤشر التنافسية وتضمن المبحث الأخير مناخ الاستثمار و دوره في تنافسية اقتصاديات الدول قيد الدراسة حيث شمل تطورات تدفق الاستثمار و انعكاساته على مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي.

الملخص:

تزايد إهتمام الدول في الفترة الأخيرة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا تزامنا مع تراجع دور الدولة في الاقتصاد واتجاهها إلى آلية السوق، ومن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الكثير من الدول من بينهم الجزائر، قطر و تونس إلى توفير مناخ استثمار ملائم في ظل التحديات المتمثلة في ضرورة تكيفه مع التطورات العالمية الراهنة بدء بالعولمة و انتهاء بالأزمة العالمية والحراك الشعبي اللذين ألقيا بظلالهما على الكثير من الاقتصاديات،

وللمناخ الاستثمار دورا مهماً في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول النامية مثل الجزائر، قطر وتونس حيث أن تحسين المناخ الاستثماري يؤدي إلى جلب الاستثمارات الأجنبية و التي من خلالها يتم الحصول على الموارد المالية اللازمة من العملة الصعبة وبالتالي تعطي التوازن للميزان التجاري وإلى ميزان المدفوعات.

كلمات مفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الجزائري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار القطري، التنافسية، الاستثمار التونسي.

Abstract

Increased attention in recent direct investments to coincide with the decline in the states role in economy and direction of the market mechanism in order to attract foreign direct investment it seeks a lot of countries, including Algeria, Qatar and Tunisia to create a climate in light of the challenges of the need to adapt it to the current global developments start to globalization and the end of the global crisis and the popular movement which threw shadowed a lot of economies.

The investment climate an important role in the competitiveness of the economies of developing countries such as: Algeria, Qatar and Tunisia where the investment climate to improve the lead to bring in foreign investment and through which access to financial resources in hard currency crisis and therefore give the balance to the trade balance and balance of payments.

Key words: Investment climate, Algerian investment, direct foreign investment, Qatari investment, competitiveness, Tunisian investment.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : تجارة دولية

دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاديات العربية

دراسة تقييمية (الجزائر، قطر وتونس)

إشراف الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطالبتين :

- **عدالة حسينة**
- **نريمان شطي**

أعضاء لجنة المناقشة:

عبد الرزاق بن علي	أستاذ محاضر صنف "أ" بجامعة الوادي	رئيسا
أحمد نصير	أستاذ محاضر صنف "أ" بجامعة الوادي	مشرفاً ومقررا
أمال بوسواك	أستاذ مساعد صنف "أ" بجامعة الوادي	مناقش "أ" ممتحنا
عبد الحق طير	أستاذ مساعد صنف "ب" بجامعة الوادي	مناقش "ب" ممتحنا

السنة الجامعية : 2016/2015

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014).	42
(2-2)	مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	43
(3-2)	تصنيف الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمية والإقليمية خلال الفترة (2008–2014)	44
(4-2)	مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد التونسي خلال الفترة (2000-2014)	45
(5-2)	تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي لتونس خلال الفترة (2010-2014)	46
(6-2)	ترتيب تونس في مؤشر التنافسية خلال الفترة (2008-2014)	47
(7-2)	مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد القطري خلال الفترة (2000-2014)	48
(8-2)	مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد القطري خلال الفترة (2010-2014)	49
(9-2)	مؤشر التنافسية للاقتصاد القطري خلال الفترة (2008-2014)	50
(10-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، قطر وتونس خلال الفترة (2001–2014)	52
(11-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للجزائر، قطر وتونس خلال الفترة 2001-2014	53
(12-2)	أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر مابين يناير 2003 ومايو 2015	53
(13-2)	أهم الدول العربية المستثمرة في قطر ما بين يناير 2003 ومايو 2015	55
(14-2)	أهم الدول العربية المستثمرة في تونس مابين يناير 2013 ومايو 2015	56
(15-2)	أهم 10 دول أجنبية مستثمرة في الجزائر مابين يناير 2003 ومايو 2015	57
(16-2)	أهم الدول 10 الأجنبية المستثمرة في قطر مابين يناير 2003 ومايو 2015	58
(17-2)	أهم 10دول أجنبية مستثمرة في تونس خلال الفترة 2003–2015	59
(18-2)	يبين انعكاس تدفق الاستثمار على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2014	60
(19-2)	انعكاس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2014	65
(20-2)	انعكاس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف خلال 2010-2014	66

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشـكـل	الصفحة
(1-1)	تطور القطاع الحقيقي للدول العربية بين 2010-2013	28
(2-1)	تطور قطاع مالية الحكومة للدول العربية خلال 2010-2013	29
(3-1)	تطور قطاع المؤسسات و والحوكمة الرشيدة للدول العربية خلال2010-2013	30
(4-1)	تطور قطاع الأعمال للدول العربية خلال الفترة 2010- 2013	30
(5-1)	تطور القطاع النقدي و المصرفي للدول العربية خلال 2010-2013	31
(6-1)	تطور القطاع الخارجي للدول العربية خلال 2010-2013	32
(1-2)	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي مابين يناير2003 ومايو2015	61
(2-2)	الاستثمارات الواردة إلى قطر حسب التوزيع القطاعي مابين يناير2003 ومايو 2015	62
(3-2)	الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي مابين يناير 2003 ومايو2015	63

أولا المراجع باللغة العربية

ا–الكتب

1-سعد طه علام، **دراسات في الاقتصاد والتنمية** ، دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية ،مصر،2003.

2-سامي عفيفي حاتم ،**التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،1986.

3-معاوية عثمان الحداد، **القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2015.

4-معاوية عثمان الحداد، **القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2015.

5-معاوية عثمان الحداد، **القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2015.

6-عبد السلام أبوقحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر،1998.

7-عبد السلام أبوقحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

8-مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر 2011.

9-فاطمة الزهراء رقايقية،**قضايا اقتصادية معاصرة** ،دار زهران للنشر والتوزيع 2015.

10-فلاح حسن عداي الحسيني ،**الإدارة الإستراتيجية(مفاهيمها مداخلها عملياتها المعاصرة)**، دار وائل للنشر ط2، 2006.

11–عز الدين علي السويسي ،**الميزة التنافسية وفق منظور إستراتيجيات التغيير التنظيمي**، دار الأيام للنشر والتوزيع الطبعة العربية، 2014.

ب– أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير:

12-بلبصير إكرام ،**مساهمة نظام المعلومات في تفعيل تنافسية المؤسسة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

13-بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، فرع نقود ومالية، نوفمبر 2005.

14-بن غزال أمال ،**دور التجارة الإلكترونية في تحسين تنافسية المؤسسة،** مذكرة ماستر تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2013.

15-بوازيد وسيلة، **مقاربة الموارد الداخلية و الكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ،مذكرة ماجستير، إدارة إستراتيجية، جامعة فرحات عباس سطيف2011-2012.

16-حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها و دور الإبداع التكنولوجي في تنميتها،** اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة 20اوت سكيكدة، 2007.

17-داود سلوم عبد الحسين الخز رجي ،**الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية)، جامعة الكوفة العراق،2007.

18-كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية ،2010-2011.

19-كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان،2010-20114.

20-مصنوعة أحمد مداخلة ،**تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني،** جامعة حسيبة بن بو علي الشلف،03-04 ديسمبر 2012.

21-ناجي بن حسين،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** "(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،) جامعة الأخوة منتوري- قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2006.

22-عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول** العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلةالعدد10، 2012.

23-عثمان بودحوش، **تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية**، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2007-2008.

24-عمر يحياوي، ،**دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثماري الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2002**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية -2013 2012).

ج- مجلات:

25-المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية،**سياسات التنافسية**،العدد 115، 2012.

26-جسر التنمية، **القدرة التنافسية وقياسها** العدد ،24 ديسمبر 2003 السنة الثانية.

27-مراد محبوب ،**تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي**،مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد12.

28-مفتاح صالح، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان43-44، 2008.

29-شاكر تركي إسماعيل،**التسويق المصرفي الالكتروني والميزة التنافسية للمصارف الأردنية"** مجلة علوم إنسانية السنة السابعة العدد45 شتاء 2010.

30-وري منير ،**تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بو علي الشلف العدد 04.

د- تقارير:

31-المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، تموز 2011.

32-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الهيئات الاستثمارية في الدول العربية**.

33-مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية(الأونكتاد)، **تقرير الاستثمار العالمي**،2014.

هـ- النصوص التشريعية والتنظيمية:

- **المراسيم:**

34-الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 46، الصادر بتاريخ 06 أكتوبر1991، المرسوم الرئاسي رقم 91-345، المادة الثانية.

35-الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 06، الصادر بتاريخ 06 فيفري1991، المرسوم الرئاسي رقم 90-420.

36-الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 01، الصادر بتاريخ 02 جانفي1994، المرسوم الرئاسي رقم 94-01، المادة الثانية.

37-الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 07، الصادر بتاريخ51 فيفري1995، المرسوم الرئاسي رقم95-0، المادة الأول.

38-الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 59، الصادر بتاريخ11 أكتوبر1995، المرسوم الرئاسي رقم95-306، المادة الخامسة.

39-الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 47، الصادر بتاريخ19 يوليو 2006، المرسوم الرئاسي رقم06-08.

40-دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، عدد(04)، لسنة 2005.

41-دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، عدد(06)، لسنة 2006.

42-دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، عدد(07)، لسنة 2010.

43-دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، العدد 18 ، لسنة 2012.

44-دولة قطر، **الجريدة الرسمية**، العدد17، لسنة 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

45-Falah.K.Ali Alrubaie ،The impact of economic policies on the investment climate in arab countries، Economics faculty of economics Omar Almukhtar university Libya، 2004.